



الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٧٥

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساو (غينيا). بمسائل معقدة وحساسة. ومن الواضح أن الدلائل مشجعة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/61/2)

ثانيا، أصبح تفكيرنا بصدد إصلاح مجلس الأمن أكثر عمقا، بل يمكنني القول إنه أصبح أكثر نضجا. لقد عرضت عدة مشاريع للتوصل إلى حل. وتم النظر باستفاضة في مزاياها ومساوئها. وأصبحت المناقشات أكثر شمولاً. ولا يقتصر النقاش على توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن بل والتغييرات الممكنة في أساليب عمله. ومما ترمي إليه هذه التغييرات، في جملة أمور، توسيع مشاركة غير الأعضاء والمنظمات الإقليمية في أعمال المجلس وزيادة الشفافية في أعماله وتعزيز فعاليته.

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اعتقد أن هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن تجري في ظروف جديدة ومؤتية أكثر من ذي قبل وأود أنؤكد على النقاط التالية على نحو خاص.

ثالثا، خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، تبادلنا الآراء بشكل جيد ومكثف ومفيد بشأن هذه المسألة، سواء في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة إصلاح مجلس الأمن أو في الجمعية العامة. وبوجه خاص، لاحظنا مع الارتياح ذلك النطاق الواسع للمناقشة وروحها البناءة التي سادت مناقشة تموز/يوليه في الجمعية العامة.

أولا، أدت جهودنا لإصلاح الأمم المتحدة إلى نتائج هامة. وإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام والتغييرات التي أجريت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تثبت كلها أن من الممكن تحقيق تقدم، حتى فيما يتعلق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وينبغي أن تفضي التغييرات في أساليب عمل مجلس الأمن إلى تعاون أوثق من جانب الدول الأعضاء في المجلس مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وإلى المزيد من الشفافية في أنشطة المجلس، وفي النهاية، إلى المزيد من المساءلة من جانب أعضاء المجلس.

وقد رحبنا بنتائج تموز/يوليه للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن (انظر S/2006/507). كما لاحظنا مع التقدير عمل ومشروع ما يسمى بمجموعة الدول الصغيرة الخمس - "الخمس الصغيرة". ولا شك أن أفكارها واقتراحاتها ألهمت المناقشات في الفريق العامل التابع لمجلس الأمن وما زالت تمثل مبدأ توجيهيا هاما للمزيد من المساعي في هذا الاتجاه.

وحيثما نتناول مشكلة فئتي العضوية في المجلس، علينا أولا وقبل كل شيء أن ننطلق من الفلسفة الكامنة في أحكام الميثاق المتصلة بمجلس الأمن. وتلك الفلسفة، التي ما زالت صالحة، تتمثل في أن وجود الأطراف الفاعلة العالمية الرئيسية والمساهمين الكبار في الأمم المتحدة وتعاونهم ليس أمرا مستصوبا فحسب ولكنه ضروري إذا أريد للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته بشكل فعال.

وفي الوقت نفسه، نرى أن عضوية المجلس ينبغي أن تعبر بصورة أفضل عن العضوية الأوسع للأمم المتحدة بأكملها وينبغي أن تمثل جميع المناطق. وهذا الأمر يتصل بفعالية مجلس الأمن وشرعيته على السواء. وفي هذه العملية لتكثيف عضوية المجلس، ينبغي ألا تكون أي مجموعة إقليمية خاسرة. وهذا ينطبق بوجه خاص على مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عدد الدول الأعضاء فيها في الأعوام الأخيرة.

إن فكرة استعراض الحلول التي يمكن الاتفاق بشأنها - بعد فترة محددة من الوقت - وجدت الآن بالفعل

كما دلت المناقشة على أن الاقتراحات المختلفة التي قدمت في السابق ليست بالضرورة غير متوافقة بشكل متبادل. وشجع الذين قدموا مشاريع اقتراحات على التشاور فيما بينهم.

رابعا، وخلال مناقشة تموز/يوليه وفي الإعلانات اللاحقة على السواء، برز نهج جديد إزاء المشكلة. وقيل إنه نظرا لتعقد المشكلة والحاجة الملحة إلى إحراز تقدم، في وسعنا أيضا، أن نستكشف فكرة اتخاذ خطوات وسيطة أو انتقالية يمكن أن تقودنا تدريجيا إلى حل المشكلة.

ولذا، شهدنا في الأعوام الأخيرة انتشارا لمبادرات مختلفة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. واليوم، يبدو أن الشعور السائد يتمثل إلى حد ما في الجمع بين تلك المبادرات ومحاولة إيجاد حل يمكن أن يصبح مقبولا لأغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبتلك الروح، أود أن أدلي ببعض التعليقات المتصلة بكيفية تصور وفدي للغرض من هذه المناقشة ومتابعتها المحتملة.

أولا، إننا نعتبر هذه المناقشة استئنافا لحوار بشأن جزء صعب ولا يمكن تفاديه وهام من إصلاح الأمم المتحدة. وفي بداية المناقشة، شددت رئيسة الجمعية العامة على أننا ينبغي أن نكون مستعدين للنظر في هذه المسألة بذهن جديد ومتفتح. ونأمل حقا أن تستأنف المناقشة بحسن نية وتصميم بغية إيجاد حل مقبول.

كما أننا نؤمن بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل تكوين المجلس وأساليب عمله. والعملية - توسيع مجلس الأمن وتحسين وتطوير أساليب عمله - وإن جرى تناوله على مسارين منفصلين، تكمل كل منهما الأخرى. وكل عملية منهما يمكن أن تيسر إيجاد حل للأخرى وأن تساعد على المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن برمته.

الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (A/61/2).

وسأركز بياني على بندي جدول الأعمال المعروضين علينا اليوم. وفي إطار تقرير مجلس الأمن، أود أن أبرز مسألة تيمور - ليشتي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت تيمور - ليشتي تدهورا خطيرا في الحالة السياسية والأمنية. ورد المجتمع الدولي في الحال، مع الاعتراف بأن دعمه المستدام أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار مسيرة تيمور - ليشتي على طريق توطيد مؤسساتها السيادية.

والبرتغال، إلى جانب شركاء آخرين، وبدعم من مجلس الأمن، استجابت لطلب للحصول على مساعدة طارئة في الميدان الأمني تقدمت به السلطات التيمورية. وفي الوقت ذاته، أجرى الأمين العام ومجلس الأمن تقييما شاملا للحالة على أرض الواقع واستعرضا للنهج الدولي إزاء تيمور - ليشتي. وأدت هذه العملية إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة، باعتماد القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وثمة مهام كبيرة أمامنا في ميادين المصالحة الوطنية والحوار، وإصلاح القطاع الأمني، والإنعاش الاقتصادي وبناء المؤسسات في مجالات رئيسية مثل العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. كما يجب إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للإعداد للانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٧.

وستواصل البرتغال منح كامل دعمها ومشاركتها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ونرحب بتعيين السيد آتول كهاري ممثلا خاصا جديدا للأمين العام مؤخرا ونتطلع إلى النشر الكامل للبعثة وإلى تقديم الأمم المتحدة الدعم المستدام إلى تيمور - ليشتي. والبرتغال بوصفها المانح الرئيسي لتيمور - ليشتي على الصعيد الثنائي، ستواصل متابعة

مستوى أوسع من القبول. والالتزام بذلك الاستعراض سيضمن ألا ننشئ هيكلًا أديا. وعلى العكس، فإننا نتصور إجراء تغييرات محتملة للظروف والمواءمة المحتملة للقرارات التي تتخذ اليوم للتطورات المقبلة التي لا يمكن التنبؤ بها. وعدم توسيع حق النقض ليشمل أعضاء آخرين في المجلس من شأنه أن يضمن عدم وضعنا عقبات جديدة في طريق تلك المواءمة.

وأود أن أختتم بياني بالملاحظات التالية. فنحن نؤمن بإيماننا قويا بأننا إذ نتناول مشكلة قديمة، فقد بلغنا مرحلة جديدة وواعدة في المناقشة. ولم نتغلب بعد على جميع صعوباتنا، ولكن الوصول إلى أرضية مشتركة في تفكيرنا بشأن المشكلة يتسع بشكل تدريجي، وبرزت أفكار جديدة تقتضي أن ننظر فيها بعناية. وكل هذا يمكننا من اتخاذ خطوة إلى الأمام. والسؤال الوحيد لدي هو، "ثم ماذا بعد هذه المناقشة؟".

وأؤمن بأننا ينبغي ألا نفقد الزخم الذي تمخضت عنه هذه المناقشة. وبالتالي، سيكون من المفيد لو تفضلت رئيسة الجمعية بتشجيع وتنظيم إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية والمحدودة بشأن هذه المسألة وبالطلب إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن إجراء تلك المشاورات وإبلاغ الجمعية العامة بالنتيجة، في أقرب وقت ممكن.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود

أولا وقبل كل شيء أن أشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة المشتركة وعلى عبارات التشجيع في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن التي أعربت عنها في بداية مداولاتنا. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لقطر والرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ناصر عبد العزيز النصر، على عرضه تقرير مجلس الأمن عن

المناقشة التي جرت في تموز/يوليه. وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر بنقطة واحدة فحسب، ذلك أنه وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل مجلس الأمن نائباً عن أعضاء المنظمة.

وثمة نتائج عديدة تنبثق من هذا التأكيد. ففيما يتعلق بالعضوية، أود التشديد على ضرورة مراعاة التطلعات المشروعة للبلدان المتوسطة والصغيرة الحجم للحصول على عضوية مجلس الأمن، وهي تشكل الأغلبية الساحقة لعضوية الأمم المتحدة. ولذا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء المقترحات التي من شأنها أن تجعل انضمام البلدان المتوسطة والصغيرة الحجم إلى مجلس الأمن في حكم المستحيل تقريبا.

ونرى أنه في هذه المرحلة، ينبغي لنا أن نفكر مليا في كيفية المضي قدما في عملنا بشأن هذه المسألة. ونحن بحاجة إلى السير في طريق يحدد شروط إحراز تقدم ملموس خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وكما نعرف جميعا، فإن المهمة صعبة، ولكن يجب ألا تكون الصعوبة ذريعة لتأجيل القضايا ذات الأهمية الحيوية لمصادقية المنظمة وكفاءتها.

وما برحت البرتغال تؤمن بأن مفاوضات تتسم بالشفافية والشمولية وتستند إلى مبادئ وقيم ومعايير يمكن أن تجعل إصلاح مجلس الأمن حقيقة واقعة. والمداخلات السياسية القوية والتزام قادتنا والحوافز التي توفرها رئيسة الجمعية ودعم الأمين العام ستزيد من فرص بلوغ نتيجة تكلل بالنجاح. والبرتغال مستعدة للإسهام في تلك العملية.

السيد شم (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب عن خالص الشكر لرئيسة الجمعية العامة على السماح لي بالتكلم بشأن هذين البندين الهامين من جدول الأعمال، وهما "تقرير الأمين العام" و "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". وأود أن أنضم إلى الوفود

شراكتها التي تعتز بها مع هذا البلد الفتي الذي ينتظره مستقبل يبشر بالخير.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أستهل بالإشادة بأعمال وجهود نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفيرين بوليت بيثل من جزر البهاما والسفير فرانك مايبور من هولندا.

ومنذ اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تم اعتماد عدد من التدابير والقرارات الهامة في إطار عملية إصلاح منظمتنا. ولقد أنجز الكثير، ولكن تبقى قضية أساسية لا بد من تناولها، وهي إصلاح مجلس الأمن. ويجب ألا تغيب عن بالنا الولاية التي أناطها بنا زعمائنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عندما اتفقوا على "تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة" (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

وعلى الرغم من أن الزخم المتولد بشأن هذه المسألة ليس في أعلى مستوى له، فقد أظهرت بيانات الوفود أمس واليوم أن الإيمان بضرورة إصلاح مجلس الأمن يتشاطرته كل أعضاء هذه الجمعية تقريبا. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، حثنا الأمين العام مرة أخرى على عدم تأخير عملنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويدل ذلك على أن الحفاظ على الوضع الراهن ليس خيارا من شأنه أن يعود بالفائدة على هذه المنظمة وأنه كلما مضت عملية الإصلاح قدما، زاد الإحساس بعدم تحقيق إنجازات فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

إن مواقف البرتغال بشأن إصلاح مجلس الأمن مسجلة في المحاضر، وقد تكرر ذكرها أمام هذه الجمعية في

الحين، قيل الكثير من الكلمات المنمقة بشأن موضوع الإصلاح، ولكن لم يتحقق أي تقدم عمليا. بيد أنه من الأهمية بمكان أن يتم تناول قضية إصلاح مجلس الأمن المعقدة تلك بطريقة شاملة، وشفافة ومتوازنة.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
مرة أخرى نجتمع لمناقشة تقريرين، أحدهما مقدم من مجلس الأمن عن أعماله خلال العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، والثاني من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وقبل أن أتناول هذين التقريرين، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى السفير النصر من قطر، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، والسفيرين بثيل من جزر البهاما ومايور من هولندا، الميسرين الحاليين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤيد البيان الذي أدلى به سفير كوبا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به سفير النيجر بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وقد لاحظ وفد بلدي أن التقريرين المعروضين علينا اليوم لا يحملان جديدا يذكر. فتقرير مجلس الأمن استمر في تقديم سرد وقائعي لأنشطته خلال العام، وذلك بالرغم من مطالبة الأعضاء في الأمم المتحدة عموما بأن يكون التقرير تحليليا.

إننا نرحب بدور مجلس الأمن في حل الصراعات في العالم، ولا سيما في أفريقيا. والانتقال من الصراع إلى السلام في بلدان مثل سيراليون وليبيريا وبوروندي، ومؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدمان دليلا على ما يمكن لمجلس الأمن أن يحققه حينما يضطلع بمسؤولياته.

الأخرى في إزجاء الشكر للسفير ناصر النصر، الممثل الدائم لدولة قطر ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة كما يرد في الوثيقة A/61/2.

ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به في هذه الجمعية السفير الميركا دياز، الممثل الدائم لكوبا، باسم حركة عدم الانحياز.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فقد اتضح في السنوات الأخيرة أن كل دولة عضو في هذه المنظمة العالمية تريد إصلاح الأمم المتحدة. بيد أنه، عندما توفرت الفرصة لتنفيذ الإصلاح، واجهنا طريقا مسدودا في وجه هذه المسألة الهامة جدا بسبب التركيز المفرط على إصلاح مجلس الأمن وحده.

وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي أن نستفيد من العبرة الراهنة ونسعى إلى تفادي تكرار هذا الخطأ في المستقبل، وبعبارة أخرى، يجب أن تتبع سياسة الخطوة بخطوة بالتصدي أولا لمشاكل صغيرة من قبيل تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تناول قضايا التنمية، حيث أن ذلك النهج أقل إثارة للخلاف، وثمة ميل أكبر لدعم ذلك النوع من الإصلاح. ومن ثم، ينبغي أن ننظر في تنشيط الجمعية العامة بوصفها الهيئة الوحيدة التي تتألف من ممثلي كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبعد ذلك، يمكننا أن نتقل إلى إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن نبدأ أولا بقضايا ييسر تحقيق توافق في الآراء بشأنها، ثم الانتقال إلى ما هو أصعب، وبذلك تنفادي الجمود التام في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

إن كلماتي هنا ليست دعوة إلى إهمال إصلاح مجلس الأمن. فلقد واجهتنا صعاب في النهوض بالإصلاح منذ مناقشاتنا خلال الدورة الستين للجمعية العامة. ومنذ ذلك

وشفافية عمل المجلس. ومع أن هذه التدابير متواضعة، إلا أنها تشكل خطوات ذات مغزى نحو تحسين عمل المجلس. ويمكن التحدي في التأكد من تنفيذ تلك التدابير وجعلها دائمة. وينبغي للجمعية العامة مساعدة المجلس بشأن تنفيذ التدبير التي اقترحتها لنفسه. ولكن، سيسعدنا أكثر أن تصبح هذه الإصلاحات دائمة لكي تكون للمجلس قواعد يمكن توقعها ويمكن للجميع اتباعها.

والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتوخى حالات يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم فيها المنظمات الإقليمية بحكم قربها ومعرفتها بأزمة محددة. ومع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت المنظمات الإقليمية بشكل متزايد لبنات أساسية في نظام الأمن العالمي. والمنظمات الدولية في وضع أفضل للتعامل مع تحديات السلم والأمن في مناطقها. ومن أجل زيادة فعالية عمل منظومة الأمم المتحدة، من المهم أن تكون الأمم المتحدة ووكالاتها قادرة على تفويض المسؤوليات وتقديم الموارد، عند الاقتضاء، دعماً منها لجهود المنظمات الإقليمية. وتعتقد جنوب أفريقيا بقوة أنه قد يتعين على مجلس الأمن قريباً أن يحدد بشكل واضح طريقة استخدامه للمنظمات الإقليمية المستعدة للمساعدة في جعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

إن المنظمات الإقليمية في وضع أفضل يمكنها من التدخل بشكل أسرع مما تسمح به المداولات في مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالمناقشات الجارية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التعاون في دارفور، ونحث الأطراف على العمل بسرعة لاستكشاف إمكانية تسهيل مساعي تخفيف معاناة السكان في الإقليم.

لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبيرة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتلك المسؤولية تضع في يد المجلس قدرة التأثير الواسع

ومع ذلك، ما زلنا قلقين لأن مجلس الأمن على مدى أكثر من ٥٠ عاماً لم ينجح في تحقيق أي تغيير إيجابي في الحالة بين إسرائيل وفلسطين. إن فشل المجلس في إيجاد حل دائم لتلك الأزمة قد بدد آمال الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني. ولا يمكن للإسرائيليين أيضاً أن يكونوا راضين أو أن يشعروا بالأمان ما دام الصراع دائراً من حولهم. وإذا ما استمر فشل المجلس في إعطاء الأمل لشعوب الشرق الأوسط، فلن يؤدي ذلك إلا إلى استخدام شكل أو آخر من أشكال العنف والعنف المضاد، الذي لا ينفع أحداً ولا يساعد أي طرف. ونحث المجلس على أن يتصرف بحزم وأن يضطلع بمسؤوليته بموجب الميثاق من خلال العمل العاجل على تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ووفد بلدي من بين أولئك الذين ما فتئوا يؤكدون على الدوام أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين سوف يتحقق عندما تقوم دولتان جنباً إلى جنب في أمان وداخل حدود يتم تحديدها جيداً، وهما دولة إسرائيل ودولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

ووفد بلدي أيضاً من بين الوفود التي أقلقها بصفة خاصة تأخر المجلس في التصدي للتوغلات العسكرية الإسرائيلية في لبنان وغزة والضفة الغربية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام. وبينما تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراءات، فقد العديد من المدنيين الأبرياء أرواحهم وجرى تدمير هياكل أساسية حيوية. وعلى المجلس أن يتجاوز الانقسامات والمصالح الوطنية في ما بين أعضائه وأن يتكلم بصوت واحد بشأن الأمور العاجلة، وإلا، فإنه سيواجه تآكل مصداقيته كهيئة أنيطت بها ولاية صون السلم والأمن الدوليين باسمنا جميعاً.

من جهة أخرى، فإننا نرحب بالتحسن في أساليب عمل المجلس الذي أبلغنا به في التقرير المتضمن في الوثيقة S/2006/507. ونقر بأن ذلك يمثل جهداً لتعزيز كفاءة

الجديدة. وعلينا أن نتوقف عن التظاهر بأن الوضع القائم مقبول لدى الجميع. وهذا هو الحد الأدنى الذي يتوقعه منا الناس في كل أنحاء العالم خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة هذه.

السيدة غاياردو هيرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على المبادرة إلى عقد هذه الجلسة للنظر في مناقشة مشتركة في تقرير مجلس الأمن (A/61/2) وفي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وتلاحظ السلفادور بقلق التدهور المطرد في السلم والأمن الدوليين ونشوء مصادر محتملة جديدة ومتزايدة التعقد يمكن أن تشعل الصراع في مختلف أنحاء العالم. وذلك يؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى تكييف الهيئات المتعددة الأطراف المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين مع الواقع المتعدد الأقطاب الراهن.

ومنذ عقد مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، ركز المجتمع الدولي مناقشاته بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه على نموذجين ممكنين لإصلاح المجلس. وشكل هذان النموذجان أيضا موضوع مناقشات ومفاوضات لا حصر لها، ولكن لم تتم الغلبة لأي منهما حتى الآن.

بيد أن هذه الحالة لا تقلل من قيمة الفرص المتاحة خلال تفاعل المجتمع الدولي للنظر في هذين النموذجين والنهوض بهما. وقد برزت أفكار جديدة وتبلورت عناصر بشأن البدائل العملية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا بحاجة إلى الإقرار بحدود ذلك التفاعل، لأن حجج الطرفين عند هذه النقطة قد استنفدت. وذلك يبين الحاجة الملحة إلى النهوض بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن لجعله منفتحاً وديمقراطياً

النطاق على حياة أعداد كبيرة من سكان العالم. ولذلك، تتخذ الجهود لتوسيع المجلس وتطويره طابع الإلحاح.

وقد أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية لأن الدول الأعضاء أدركت الحاجة إلى إصلاح المجلس. ولكن ظل الفريق العامل منذ إنشائه يواجه طريقا مسدودا، وبخاصة إزاء المسألة الحيوية المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وقد واصل اجتماعاته لأكثر من عقد بدون التوصل إلى أية توصية ملموسة بشأن المضي قدما. وبعبارة أخرى، تحول الفريق العامل إلى محفل لمناقشات لا نهاية لها.

وبالتالي، حينما اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المنعقد في نيويورك في العام الماضي وقرروا تكثيف الجهود لحل تلك المسألة في إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، كانوا على علم بالمناقشات العقيمة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن خلال مطالبته للجمعية العامة بأن تجد أرضية مشتركة بشأن تلك المسألة، فإن مؤتمر القمة قد سلم بأن الفريق العامل لم يعد مجديا وأن واقعا جديدا قد برز.

ويعتقد وفد بلدي أنه بدلا من الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي فقد مصداقيته، نحتاج اليوم إلى آلية للتفاوض وإيجاد سبل لتضييق شُقة الخلافات بشأن توسيع مجلس الأمن. وبوصفنا دولا أعضاء تقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من بقاء مجلس الأمن مستودعا عالميا لجهود صون السلم والأمن من خلال اتخاذ تلك الخطوة الجريئة لإصلاحه. وقد حان الوقت لوقف تآكل مصداقية المجلس والسعي إلى الاتفاق بشأن تكوين المجلس وأساليب عمله بعد إصلاحه. ويعتقد وفد بلدي أن إصلاح مجلس الأمن أمر ممكن. وكل ما نحتاجه هو أن تنخرط الدول الأعضاء في مفاوضات جدية لإيجاد مجلس يخدمنا جميعا في سياق الحقائق الجيوسياسية

بشأن هذا الموضوع، نظرا للحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة ابتغاء الاستجابة للتحديات والتحديات الجديدة في هذا القرن.

السيد صادقوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن، السفير ناصر عبد العزيز النصر، على عرضه للتقرير السنوي للمجلس (A/61/2). كما أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لوفد فرنسا وللأمانة العامة على عملهما في إعداد كل منهما لمساهمة.

والوثيقة المعروضة علينا تشمل مجموعة كبيرة من المسائل التي عاجلها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يتناول التقرير بالتفصيل مجالات كثيرة حظيت بالتركيز، بما في ذلك أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان. والتهديد الخطير والمستمر الذي يمثله الإرهاب للسلم والأمن العالميين كان بندا هاما آخر في جدول الأعمال، وهو بند ظل يحظى بتركيز رئيسي من جانب مجلس الأمن.

وترحب كازاخستان بمواصلة مجلس الأمن لجهوده لتناول الصراعات الجارية. ونثني على المجلس لجهوده التي يبذلها لتعزيز دور الأمم المتحدة في إيجاد بيئة مستقرة وأمنة. وتعتقد كازاخستان أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تشكل أحد العناصر الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وتلك العمليات من الأدوات الرئيسية المتاحة لمجلس الأمن في تسوية الصراعات والتراعات.

وسجلت الجمعية العامة والمنظمة في مجموعها منجزات هامة منذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وتشمل هذه المنجزات إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث ولجنة بناء السلام.

وشفافا في نظر جميع الدول الأعضاء، مع مراعاة أساليب عمله أيضا.

وتعتقد السلفادور أن الأمين العام الجديد ستقع على كاهله مهمة ضخمة تتمثل في قيادة دورة جديدة من المناقشات بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من منظور أكثر عملية، تتناول الجوانب التي يبدو أن جميع الدول الأعضاء اعترفت بأنها عناصر ضرورية ستمكننا من تحقيق ذلك الإصلاح.

والسلفادور مقتنعة بأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن مسؤولية تشاطرها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبأنه ليس امتيازاً مقصوراً على قلة من الأعضاء. ولهذا السبب، يجدر أن نذكر بعدد من جوانب المناقشة التي بدأت في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، بما في ذلك مفهوم التمثيل الإقليمي الدائم بالتناوب وفكرة المقاعد الدائمة المخصصة للمجموعات الإقليمية التي يمكن اختيار ممثليها من جانب كل من المجموعات الإقليمية القائمة وفقا لظروف تلك المجموعات.

وفي حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعتقد بلدنا بوجود قوة دافعة جديدة للتفاعل والتكامل الإقليميين ودون الإقليميين، ما يشكل الأساس لنشوء خيارات القيادة الجديدة لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة، ولذلك، فإن السلفادور على استعداد لدعم تلك الخيارات في الوقت المناسب.

وفضلا عن ذلك، من الضروري أن نواصل النظر في طرق لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. هذا موضوع لمناقشة جارية، وما لا شك فيه أنه يسهم إسهاما إيجابيا جدا في الإصلاح الشامل للمجلس.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن استعداد حكومة بلدي لمواصلة النظر في المقترحات التي يمكن عرضها

وكوستاريكا وليختنشتاين. ومقترحات هذه الوفود بشأن أساليب عمل مجلس الأمن تستحق دراستنا الدقيقة.

ونرحب أيضا بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى، بما فيه جهوده لزيادة كفاءة عمل المجلس وشفافيته، فضلا عن إجراء مزيد من الحوار التفاعلي مع الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويحث وفد بلادي جميع الدول الأعضاء على العمل بعزم وإصرار لإحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن على اقتناع بأن مجلس أمن مُصلحا ومعبرا عن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة في العالم سيظل يضطلع بدور فعال باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد البياتي (العراق): اسمحوا لي أن أعبر عن

تقديري للسفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، لعرضه تقرير مجلس الأمن (A/61/2). وعلى الرغم من الطبيعة الوقائية والإحصائية لتقارير مجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة عملا بالمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، فإنها تقدم معلومات جيدة ومفيدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول حجم وتنوع القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين التي يتعامل معها مجلس الأمن، باعتباره يتصرف بالنيابة عن تلك الدول. ومن هنا تستمد قرارات المجلس شرعيتها الدولية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق، هناك عدد من القضايا التي ورثناها من النظام السابق لا تزال قيد نظر المجلس وتتطلب الاستعراض، وفي مقدمتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ولقد طالبت حكومة العراق في أكثر من مناسبة بضرورة مراجعة ولاية اللجنة لإنهائها، لأن

يبد أن كازاخستان تتشاطر الرأي القائل بأن عدم إصلاح وتوسيع مجلس الأمن يبقى عيبا واضحا. إننا نقر تماما بأهمية إصلاح المجلس في إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، ونعتقد أن هذه المسألة الحساسة ينبغي تناولها بطريقة تسهم في جهودنا المشتركة من أجل جعل الأمم المتحدة أقوى وأنجع وأكثر تأهيلا لمواجهة تحديات جديدة.

ويشاطر وفد بلدنا الرأي العام في أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعبر على نحو كافٍ عن الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. وننظر بعين القلق البالغ إلى الحالات التي تكشف عن عجز المجلس عن الاستجابة بحسن التوقيت وبفعالية للشواغل الأمنية الناشئة. وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان الإصلاح القائم على مبادئ تضمن التعبير بدقة أكبر عن الحقائق الواقعة العالمية. ولا بد لنا من تعزيز مجلس الأمن وتنشيطه حتى يستطيع أن يضطلع على نحو كامل بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

وكازاخستان، إذ تقر بأن الإصلاح لا بد من أن يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وفعالية ومسائلة أمام كل الأعضاء في الأمم المتحدة، أعربت مرارا وتكرارا عن دعمها المستمر لتوسيع مجلس الأمن بفتتيه الدائمة وغير الدائمة. ونحن مقتنعون بأن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن ينفذ وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، مع مراعاة إسهامات الدول المعنية بتنمية الاقتصاد والأمن العالميين.

وتولي كازاخستان أهمية كبرى للمسائل المتصلة بأساليب عمل مجلس الأمن وممارساته. ويؤيد وفد بلدنا تأييدا تاما الرأي القائل بأن المجلس ينبغي أن يواصل مواءمة أساليب عمله من أجل جعل عمله أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية، بطريقة يمكنه بها أن يخدم على نحو أفضل مصالح جميع الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق، نود التنويه بالجهود التي بذلتها وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا

بيد أنه يبدو لنا أن المشاورات بشأن اقتراحات توسيع المجلس التي أفضت إلى تقديم مشاريع القرارات الثلاثة المتعلقة بزيادة العضوية في النصف الثاني من العام الماضي، قد وصلت إلى حالة من الإشباع. وهذا ما يدفع وفد بلادي إلى إيلاء الأولوية لتحسين أساليب العمل، لأنها تمس مصالح غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولعدم حصول تطور عملي في موضوع زيادة العضوية. وقد استطعنا، منذ أن اضطلعت الجمعية العامة والفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه قبل ما يقارب ١٥ عاما، أن نحقق تقدما في مناقشة أفكار الإصلاح وتوجيه مساراتها. إلا أننا أخفقنا في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تنفيذ تلك الأفكار. وربما تعود بعض أسباب هذا الإخفاق إلى أننا رهنا مسألة إصلاح أساليب العمل بتحقيق إنجاز في موضوع زيادة العضوية في مجلس الأمن. لذا فإننا نرى أن الوقت قد حان لتحقيق نجاح ملموس في تحسين أساليب العمل، لا سيما وأن مثل هذا الأمر يمكن إنجازه من دون الحاجة إلى تعديل الميثاق. وفضلا عن ذلك، فإن التحسينات التي تطرأ على أساليب عمل المجلس من وقت لآخر لم تنعكس في النظام الداخلي لمجلس الأمن، الذي لا يزال مؤقنا منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولم يطرأ عليه أي تعديل منذ أكثر من عشرين عاما.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي يرى أن الأفكار الواردة في مشروع قرار مجموعة الدول الخمس الصغيرة - الخمس الصغار - (A/60/L.49)، تستحق الاهتمام والدراسة حتى نعطي عملية إصلاح المجلس زحما قويا ربما يساعدنا في اتخاذ خطوات عملية في مجال زيادة العضوية.

وبالنسبة إلى تحسين أساليب العمل، فإن وفد بلادي يود أن يركز على المسائل التالية: أولا، إننا نتطلع إلى توسيع نطاق المشاركة في جلسات مجلس الأمن بحيث يمكن أن

الظروف التي أدت إلى إنشائها لم تعد موجودة. كما لم يعد لهذه اللجنة ما تفعله في العراق منذ سقوط النظام السابق. وقد أدلى وزير خارجية العراق ببيان بشأن هذه المسألة أمام مجلس الأمن، في شهر حزيران/يونيه الماضي (انظر A/61/PV.5463)، وأشار إلى هذا الأمر رئيس جمهورية العراق في بيانه أمام الجمعية العامة لهذه الدورة (انظر A/61/PV.16)، وأكد على ذلك رئيس الوزراء في رسالته المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/888*). وفضلا عن ذلك، فإن الوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عُقد في هافانا، في أيلول/سبتمبر الماضي، قد طالب أيضا بإنهاء ولاية اللجنة. وإن العراق يحذو الأمل أن يراجع مجلس الأمن ولاية اللجنة لإنهائها في أقرب فرصة سانحة.

عندما ننظر في مختلف القضايا المتنوعة التي ينظر فيها مجلس الأمن، سواء كانت تتصل بالسلم والأمن الدوليين بشكل مباشر، أو تلك التي تفضي إلى خلق ظروف ستؤثر على السلم والأمن الدوليين، يمكن أن نكتشف كم هي ضرورية عملية الإصلاح في الأمم المتحدة، وفي رأس مقدمتها إصلاح مجلس الأمن بشقيه: توسيع حجم المجلس بزيادة أعضائه، وتحسين أساليب عمله.

إن مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس باتت أمرا ضروريا بحكم التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم منذ نشأة الأمم المتحدة ولغاية الوقت الحاضر. فقد تضاعف عدد دول العالم أكثر من ثلاث مرات ونصف منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبرزت خلال تلك الفترة دول لها تأثير قوي في العلاقات الدولية وموازن القوى في العالم. وإن تلك الدول تقدم مساهمات كبيرة في أنشطة الأمم المتحدة بمجالاتها المختلفة. وهذا كله يتطلب توسيعا لعضوية المجلس بالشكل الذي يجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة.

ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أضيف أيضا أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنيجر باسم أفريقيا.

وأود أن أنضم كذلك إلى زملائي في توجيه الشكر للسفير ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على تقديمه المفصل لتقرير مجلس الأمن (A/61/2). ويتيح التقرير السنوي للأعضاء في منظمنا فرصة لتقدير أداء المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض وتقييمه.

وقد تابع وفدي باهتمام شديد الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا، وخاصة في البلدان التي تواجه صراعات وأزمات إنسانية في هذه المنطقة.

ونعترف بأن أعمال المجلس معقدة بطبيعتها. والواقع أن تزايد تعقد أعمال المجلس اليومية ينبثق من أن التحديات الراهنة تفوق بكثير التحديات التي يشكلها النمط التقليدي للصراعات بين الدول.

غير أننا إذ نحيط علما بالاتساع التدريجي في كل من حجم العمل بمجلس الأمن ونطاقه، نشاط الآخرين قلقهم المتزايد إزاء تعدي مجلس الأمن التدريجي على سلطات الجمعية العامة وولايتها. فقد نشأ على مر السنين اتجاه متزايد من جانب مجلس الأمن إلى عقد مناقشات بشأن مسائل مواضيعية جرى العرف على أن تنظر فيها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. لذلك، فقد حان الوقت لأن ننفذ القرارات ذات الصلة، التي ترمي إلى تيسير قابلية مجلس الأمن للمساءلة على النحو الملائم أمام الجمعية العامة. ونرى أيضا أنه للنهوض بشفافية المجلس وقابليته للمساءلة، يلزم بشكل عاجل وضع نظامه الداخلي، الذي لا يزال مؤقتا، في صيغته الرسمية.

تشارك الدول غير الأعضاء في المجلس في مشاوراته المغلقة إذا كان الموضوع يتعلق بالمصالح الأساسية لتلك الدول، الأمر الذي يترتب عليه تفعيل المادة ٣١ من الميثاق، وبما ينعكس بشكل إيجابي على مبدأي الانفتاح والشفافية.

ثانيا، نتطلع إلى إعطاء المنظمات الإقليمية دورا في صون السلم والأمن ومنع الصراعات، الأمر الذي يتطلب تفعيل الفصل الثامن من الميثاق، طالما لا يؤثر ذلك على التزامات المجلس ومسؤولياته بموجب الميثاق، وما دام يعزز من احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

ثالثا، يجب أن تقوم نظم الجزاءات على مبدأ التوازن بين فعاليتها وبين ما يترتب على السكان المدنيين من آثار سلبية جراء فرضها. وعلينا التأكيد على أن الغرض من فرض الجزاءات هو تقويم أخطاء النظام المستهدف، وليس تقويض الدول وتمزيق نسيجها الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، فإن نظم الجزاءات تستهدف الأفراد والأنظمة والكيانات، وليست عقابا جماعيا يستهدف البلدان والشعوب.

رابعا، تقييد استعمال حق النقض بحيث يقتصر على الفصل السابع من الميثاق، وأن لا يستعمل في حالات الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من أن إصلاح مجلس الأمن هو حجر الأساس في عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها، فإننا نتطلع إلى أن تقضي عملية الإصلاح الجارية حاليا في جميع مجالات الأمم المتحدة إلى خلق توازن بين أجهزة المنظمة الرئيسية، حسب الصلاحيات المناطة بها بموجب الميثاق، وبين قيام منظمة قادرة على قيادة العالم في مواجهة تحديات تحقيق السلام والأمن والتنمية.

السيد سوبورون (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي في البداية بأن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على دعوتها لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن تقرير مجلس الأمن

ضروري للغاية من أجل إيجاد الميزج الصحيح من التعاضدات تحقيقاً للوثام والسلام والأمن في العالم.

وقبل أن أستطرد أكثر من ذلك، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلف السيدة هيا آل خليفة، السيد يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، الذي كان أيضا شديد الحرص على أن تكلل مسألة إصلاح مجلس الأمن بالنجاح. وانهت المناقشة العامة التي جرت في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قرب نهاية مدة رئاسته، تقريبا إلى أنه لا إصلاح حقيقي للأمم المتحدة بدون إعادة هيكلة مجلس الأمن. كذلك، كان من نتائج تلك المناقشة العامة المثيرة للاهتمام أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء، منها بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية، ودول غير ساحلية ودول جزرية، وعلى الأقل دولتان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلت ما يطلق عليه اقتراح مجموعة الأربعة، الذي يدعو إلى منح مقاعد دائمة لليابان وألمانيا والبرازيل والهند، كما أعربت عن دعمها للمقترحات التي تقدمت بها الدول الخمس الصغيرة.

واتفق أيضا عدد كبير من الدول الأعضاء، فضلا عن كثير من الدول التي تؤيد مقترحات مجموعة الأربعة ومجموعة الخمسة الصغار، على ضرورة أن تمثل أفريقيا كعضو دائم في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، أود هنا أن أؤكد من جديد موقف موريشيوس كما بينه رئيس وزرائها في بيانه في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة:

”وليس من المقبول ألا تكون دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربي ممثلة بأعضاء دائمين في مجلس الأمن. كذلك ليس من المقبول أخلاقيا أو سياسيا أن تظل أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان محرومة من العضوية الدائمة للمجلس. فلا بد أن تتضمن أي عملية إصلاح لمجلس الأمن

وأقل ما يقال في هذا الصدد إن عجز مجلس الأمن عن التصرف في الوقت الملائم وبصورة موضوعية في بعض الحالات، على أقل تقدير، قد أثار إدانة واسعة النطاق من جانب عدد كبير من الدول الأعضاء والمجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية وسائر المجتمع الدولي. ومن ثم، توجد أسباب وجيهة لإعادة هيكلة مجلس الأمن وإصلاحه بحيث تكون له القدرة على مواجهة التحديات التي تشكلها الحقائق الجغرافية السياسية في القرن الحادي والعشرين، وحتى يكون مجلسا عادلا التمثيل يستخدم أساليب أكثر كفاءة وفعالية في تصريف أعماله، على النحو الذي طالب به زعماء العالم في مؤتمر القمة اللذين عقدا حتى الآن خلال هذه الألفية.

ولا أعتزم تقديم حجج طويلة ووافية لمزايا إصلاح مجلس الأمن. فقد تناولت الدول الأعضاء والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة تلك الحجج بما فيه الكفاية على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية. ويكفي أن أقول إن مجلس الأمن الذي أنشئ منذ ٦٠ عاما لم يتغير إلا بقدر طفيف جدا من حيث أساليب عمله وتهيئته، وأصبح من الواضح بالتالي أنه غير قادر على تلبية احتياجات العالم الدائم التغير من حيث النمو السكاني والمجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة، أو الاستجابة لتطلعاته.

وجميعنا ندرك أن أفريقيا في عام ١٩٤٥ لم تكن للأفريقيين وأن معظم آسيا لم يكن مملوكا للأسويين. وينطبق نفس الشيء على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما اليوم فلدينا ٥٣ دولة ذات سيادة في أفريقيا، و٥٣ دولة في آسيا، و٣٣ دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقتضي الإنصاف أن تمنح مجموعات البلدان هذه نصيبها المشروع في جميع هيئات صنع القرارات العالمية الهامة، بما فيها مجلس الأمن. وهذا أمر

ومرة أخرى، يعكس تقرير المجلس بوضوح جدولته الزمني الحافل طوال السنة الماضية. فكما يوضح التقرير، عقد المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض ٢٥٩ جلسة رسمية، منها ٢١٧ جلسة علنية إضافة إلى عقد ٢٤ اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات. واتخذ المجلس خلال تلك الفترة ٨١ قرارا، وأصدر ٦٥ بيانا رئاسيا. كما جدد ٢٦ ولاية، بينها ولايات عمليات حفظ السلام، وأنشأ ولاية جديدة. ولم يتم إنهاء أي ولاية.

ولا يقل أهمية، في رأينا، الشراكة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، لأن البعد الإقليمي كثيرا ما يكون مفيدا في معالجة الصراعات. ونرى أن بؤادر التعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي مفيدة، وأنها بحاجة إلى تعزيز، ولا سيما أن معظم الصراعات موجودة في أفريقيا. وبما أن المجلس يستهلك ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من وقته فيما يتعلق بأفريقيا، فإننا نتوقع المزيد من فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

ونود أيضا أن نشيد بالمجلس لتناوله مسائل متعلقة ببلدان محددة، فضلا عن عقده مناقشات مواضيعية، لأن الأمرين ضروريان للوفاء بولاية المجلس. والمناقشات المواضيعية تتيح الفرص للتفكير العميق في مسائل بالغة الأهمية تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى المفهوم النظري السائد للأمن، نعتقد أن المشكلة مع المناقشات المواضيعية لا تنحصر في تعدي المجلس على اختصاص هيئات أخرى، بل تتجاوزها إلى تنفيذ نتائج تلك المناقشات.

وقد وجدنا أيضا أن إيفاد بعثات المجلس إلى مناطق الصراع - أربع منها نظمت خلال الفترة قيد الاستعراض - أمر مفيد جدا. فهذه الزيارات تمكن المجلس من اكتساب فهم ميداني للأوضاع عبر المشاركة مع أطراف فاعلة محلية وسواها.

حصول الهند على عضويته الدائمة". (A/61/PV.16)، ص. ١٢-١٣)

ونرى أن سلطة حق النقض من العناصر البالغة الأهمية التي تحول بشكل ما دون زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة في فئة العضوية الدائمة. ويشار بصفة عامة إلى أن من يملكونها لا يريدون أن يتركوها، ولا يريدون أن يحصل عليها آخرون أيضا. غير أن من الواضح أن إساءة استخدام حق النقض لا تُفقد المجلس فعاليته وتجعله عاجزا في مواجهة الأزمات الأمنية والإنسانية العاجلة فحسب، بل ينجم عنها كذلك الاحتفاظ بالمجلس رهينة لدى القلة صاحبة الخطوة فيه ليرضي مخططاتها الخاصة. ولا يمثل هذا بالتأكيد روح تعددية الأطراف الحققة.

لذلك، يعرب وفدي عن استعداده لتأييد أي اقتراح يدعو إلى تقييد استعمال حق النقض وقصر استعماله على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وختاما، يعرب وفدي عن استعداده للإسهام مع الآخرين في دفع عملية إصلاح مجلس الأمن قدما من حيث زيادة عدده، وعدالة تمثيله، والنهوض بأساليب عمله.

نانا إفاه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري الصادق لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير النصر، الممثل الدائم لقطر، على عرضه الوافي للتقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (A/61/2).

ونرحب أيضا بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/61/47). وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل النيجر باسم المجموعة الأفريقية.

ومشروعية إلا إذا كانت عضويته تمثيلية فعلا، وتعكس هيكلية هذه المنظمة الموقرة التي تضم حاليا ١٩٢ عضوا.

ولا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح الأمم المتحدة دون أن نتناول جهازها الأكثر أهمية والقلب النابض لهذه المنظومة؛ ألا وهو مجلس الأمن. فبعد ١٣ سنة من بدء المناقشات حول هذه المسألة، لا نزال بعيدين تماما عن الاتفاق بشأنها ولا نستطيع أن نستمر في مناقشة إصلاح مجلس الأمن إلى ما لا نهاية. بل ينبغي لنا أن نترفع عن المصالح الضيقة والتناقضات الإقليمية ومشاعر الحسد، لكي نصل بالمناقشات إلى خواتيمها.

ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا الحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس عبر إصلاح موضوعي يسترشد بمبادئ الديمقراطية، والمساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل. إذ ينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يكون شفافا في أنشطته، وأكثر استجابة لمصالح أعضائه عموما فيما يتصل بالمسائل المنبثقة عن ولايته. بموجب الميثاق. كما ينبغي أن تكون الدعوة إلى الحكم الديمقراطي والشفافية قابلة للتطبيق على المستويين الوطني والدولي وهذا هو الأمر الأكثر أهمية لأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة إلى المشاركة في النهوض بعبء صون السلام والأمن الدوليين وملزمة بها، من خلال الاشتراكات المقررة في ميزانية حفظ السلام، وتقديم قوات إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. بموجب الفصل السابع من الميثاق، في جملة أمور.

وفي ضوء هذه المعطيات، ما برحت غانا تؤيد موقف حركة عدم الانحياز إزاء جميع جوانب مسألة زيادة أعضاء مجلس الأمن، والذي يكمله الموقف الأفريقي الذي يجسده بمجداة مشروع القرار المقدم من المجموعة الأفريقية خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. فقد طالبت أفريقيا،

ونود كذلك أن نشيد بالمجلس على قيامه بدور محوري في الحملة العالمية ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولجنة مكافحة الإرهاب مثال ساطع على الشفافية. ويحدونا أمل وطيد بأن ينعكس هذا الإنجاز الجدير بالاقتداء في تعامل المجلس مع الدول الأعضاء في مجالات أخرى.

كما نثني على الجهد المتواصل نحو المزيد من تحسين التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، الذي تعكسه زيادة انتظام وتواتر الاجتماعات في هذا المجال. ويعتقد وفد بلادي أنه يمكن لهذه الآلية التشاورية أن تكون مفيدة لجميع الأطراف المعنية بأنشطة حفظ السلام وللأمم المتحدة بأكملها. وإننا نقدر تفاعل المجلس مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تماشيا مع صيغة آريا كوسيلة لسد الفجوة بين أعضاء المجلس والعالم الخارجي.

ونرى أن المجلس، باعتباره الجهاز المناط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يولي مزيدا من الاهتمام لمشكلة الشرق الأوسط، التي تشكل التهديد الأكثر خطورة للسلم والأمن الدوليين.

ويجري النظر في تقرير مجلس الأمن في هذه المرحلة من التاريخ، حيث تتعلق أنظار المجتمع الدولي بدور الأمم المتحدة بوصفها الهيئة ذات المسؤولية الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين - وذلك في ضوء المشكلة العراقية، وتهديدات الانتشار النووي والحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يكون دور مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، في موقع الصدارة.

والمسؤولية الجماعية التي تشكل جزءا من أسس الأمم المتحدة تتطلب تعاون جميع الدول الأعضاء. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بهذه المسؤولية الجسيمة بفعالية

وتزايد عمل المجلس في السنوات الأخيرة كان له أثر خطير على الكفاءة التي أعدت بها التقارير عن أنشطته. ونتج عن ذلك أن التقارير جاءت طويلة جدا وذات طابع إحصائي بشكل كامل تقريبا، مع تحليل محدود للأحداث قيد الاستعراض. ويتضح هذا الاتجاه أيضا في عمل الهيئات الفرعية وما يتصل بمسائل مثل تحسين أساليب عمل المجلس، التي لم يتم تناولها بالشكل المفصل الذي نرى أنه يعزز مناقشة أشمل وأكثر إقناعا.

وفيما يتعلق بالبند ١١١ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن أوروغواي، كما قلنا في السابق، تؤيد ضرورة إصلاح مجلس الأمن كيما يتواءم مع الظروف الراهنة والتحديات الجديدة.

وترى أوروغواي أن من الضروري زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يصبح أكثر كفاءة وتمثيلا وديمقراطية وشفافية. ولذلك، نعتقد أن من الحيوي أيضا تحسين أساليب عمل المجلس.

وعليه، نرحب بكون أن أعضاء المجلس يعملون أيضا من أجل هذه الغاية، ونفهم أنه أمر أساسي أن يكون هناك تبادل للمعلومات والآراء بين أعضاء المجلس والدول المهتمة من غير الأعضاء قبل تحديد الآليات المختلفة اللازمة لتحسين عمل تلك الهيئة.

ومنذ بدء العمل الذي مهد لإنشاء الأمم المتحدة، عبّرت أوروغواي عن موقفها المعارض لاستخدام حق النقض. وعليه، نؤكد من جديد أنه لا يمكن لنا أن نؤيد أي حل يتوخى زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين سيكون لهم حق النقض بصفقتهم تلك. إن عدم الإنصاف وعدم المساواة بين الدول ذات السيادة بسبب حق النقض لا يمكن التخفيف من حدتهما من خلال منح ذلك الحق لبضع دول أخرى.

التي تضم ٥٣ دولة عضوا، بأن يخصص لها مقعدان دائمان يتم شغلها بالتناوب، ومقعدان إضافيان غير دائمين. فمن غير المقبول سياسيا أو أخلاقيا استثناء أفريقيا ومنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من فئة الأعضاء الدائمين.

وسيكون تقصيرا مني إن لم أتطرق إلى حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين الخمسة. فمع إقرارنا بأن الميثاق ينطوي على استثناء من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، بمنحه الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض - وهو أداة هامة لاضطلاع المجلس بمسؤولياته - نعتقد أن هذا الحق يعيق المناقشة وتوافق الآراء، وندعو إلى تقييد استخدامه، توطئة لإلغائه في النهاية. إنه آلية تشكل مفارقة تاريخية.

وأخيرا، فإن وفد بلادي مستعد للانضمام إلى الآخرين في الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن.

ونود أيضا أن نهني الأعضاء غير الدائمين الجدد - جنوب أفريقيا وبنما وبلجيكا وإيطاليا واندونيسيا - على انتخابهم لعضوية مجلس الأمن. وإنني على يقين من أن الأعضاء الجدد في المجلس سينضمون إلينا في العمل لكي يكون مجلس الأمن أكثر شفافية ومساءلة وكفاءة وتمثيلا، تماشيا مع الإصلاح العام للأمم المتحدة، بغية جعل هذه المنظمة أكثر فعالية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد روسيللي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

فيما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، "تقرير مجلس الأمن"، أود، أولا، أن أشكر السيد ناصر النصر، الممثل الدائم لقطر، بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه للوثيقة A/61/2. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من دراسة هذا التقرير بالتفصيل، لأنه صدر قبل الموعد المحدد لمناقشته في الجمعية العامة بوقت قصير جدا.

ما تم إنجازه في إصلاح المنظمة حتى الآن، فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن ما زالت بندا معلقا. وهذا هو واقع الحال على الرغم من المبادرات القيمة والجادة المتخذة خلال الأشهر الماضية من أجل إحراز تقدم وتقديم مقترحات لتحقيق إصلاح ديمقراطي يمكن الدول الأعضاء من القيام بمهامها بطريقة مسؤولة وفي إطار من المساواة والتمثيلية.

ولكن في حقيقة الأمر، على الرغم من الصيغ المقترحة من الدول الأعضاء، لم يتسن إنشاء إطار تفاوضي يمكننا من إحراز تقدم في تحديد عناصر اتفاق ممكن. والمبادرات الرسمية لإصلاح مجلس الأمن التي قدمت خلال الدورة الماضية أظهرت بوضوح أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح بدون إجراء مفاوضات جادة بين جميع أعضاء المنظمة. ولا يمكن أن يأتي الإصلاح ويصبح حقيقة بدون مفاوضات تجعل الاتفاق ممكنا على أوسع نطاق بين الدول الأعضاء كافة.

ولذلك، إذا أرادت هذه الجمعية أن تحرز تقدما نحو حل مسألة إصلاح مجلس الأمن، فلا بد من التصدي الجاد لمسألة المعايير التي ينبغي أن تحكم تلك المفاوضات. وفي مفاوضات مفتوحة، يجب أن نتعامل بشكل منظم ومنهجي مع مسائل مثل العدد المستصوب من الأعضاء في المجلس، بما يجعله يعمل باستمرار بفعالية وكفاءة، والتوزيع العادل للأعضاء على أساس المجموعات الإقليمية، ومدة الولاية وإمكانية إعادة الانتخاب - مرة واحدة أو مرات متتالية - بالإضافة إلى إمكانية تحديد فترات من عدم الأهلية للانتخاب فيما بين انتخابات وأخرى، وعمل المجموعات الإقليمية عندما تتقدم بترشيح أعضاء جدد للانتخاب، والأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات في مجلس الأمن الجديد والموسع، وأخيرا وبنفس الأهمية، المسألة الهامة والأساسية المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

وتؤيد أوروغواي بقوة دعم الإطار المعياري الدولي المنشأ لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونحن نفهم أن مسألة حقوق الإنسان لم تعد اختصاصا حصرياً للولاية الداخلية للدول، وندرك بالتالي أنه لا ينبغي لشيء أن يمنع تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية. ونحن نتفق تماما مع الدول الأعضاء التي اتخذت موقفا في هذا الحفل بوجوب اتخاذ إجراءات جماعية من خلال مجلس الأمن إزاء كل حالات الإبادة الجماعية أو الكوارث الإنسانية بدون استخدام حق النقض.

وموقف أوروغواي هذا يعود عهده إلى إنشاء المنظمة. ففي مؤتمر سان فرانسيسكو، استرعى وفد أوروغواي اهتمام الأعضاء إلى ضرورة قبول الأعضاء في مجلس الأمن بدون فرق في الحقوق والامتيازات، والقبول بأن البلدان التي تحملت العبء الأكبر للحرب ينبغي أن تضمن لها مقاعد في المجلس ولكن ليس إلى ما لا نهاية، وأن فترة محدودة ملائمة سيجري اقتراحها في وقت لاحق.

إن أوروغواي، التي أيدت النموذج المقدم من مجموعة الأربعة، ولكن بدون حق النقض، تأمل أن يكون بوسعها التعاون مع إبداء المرونة الواجبة في المراحل المقبلة من التعامل مع هذه المسائل. ونأمل أن تكون المفاوضات مفتوحة ومباشرة وشاملة، وعلى وجه الخصوص شفافة.

السيد دي بالاثيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): يرحب وفد بلادي بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المشتركة اليوم، ونود أولاً أن نشكر بشكل خاص الممثل الدائم لقطر على عرض التقرير عن أعمال مجلس الأمن (A/61/2).

وقد حضرنا إلى هنا لتشاطر بعض الأفكار المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في كل المجالات في إطار البند ١١١. وفي هذا الوقت الحافل بالتغيير، وإذ نتبادل الآراء حول كل

دراسة جميع المسائل ذات الصلة بطريقة منظمة. وبشأن هذه النقطة، لا بد أن نكرر أن الحد الذي يجب أن نتجاوزه للمضي قدماً هو فكرة إنشاء مقاعد لأعضاء دائمين جدد، الذين لا يمكن تبرير دورهم وفقاً لنموذج المنظمة التي نريد تعزيزها لمواجهة تحديات هذا القرن. من الهام أن تكون الدول التي اقترحت خلق مقاعد دائمة جديدة مستعدة لقبول تفاهم بمقتضاه تناقش جميع الخيارات الأخرى، بغض النظر عن مدى بُدو اختلافاتها، بهدف التوصل إلى توافق واسع للآراء.

إن الاجتماع غير الرسمي الذي شارك فيه رؤساء دول وحكومات ووزراء ووفود من العديد من الدول في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان في رأينا معلماً هاماً في عملية مناقشة إصلاح مجلس الأمن. إن السياق الجديد الذي نحد أنفسنا فيه - الذي يفترض أنه يعترف بحدود موقف كل واحد منا وبال الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات أشمل - ينبغي أن يقودنا إلى بدء عملية مفاوضات حقيقية نكون مستعدين لها تماماً. ومن ثم، نأمل أن ننجح في تطوير مجلس الأمن ليصبح أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية كي يقوم بخدمة أهداف الميثاق وجميع الأعضاء في المنظمة.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): تويد

نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لكوبا، باسم حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم للنيجر، باسم المجموعة الأفريقية. بيد أنني أود أن أطرح بعض النقاط كي أعرب عن آراء نيجيريا بشأن عدد من المسائل.

إن مناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد الدول الأعضاء فيه والقضايا ذات الصلة ما زالت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة طيلة عقد ونيف. لقد أكدّ قادتنا على أهميتها خلال مؤتمر قمته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عندما دعوا إلى إصلاح الأمم

وفي هذا الشأن، أبلغ وفد بلدي في الجلسة العامة الـ ٩٥ للدورة الستين المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه بتأييده لمشروع القرار المقدم من وفود كوستاريكا وليختنشتاين والأردن وسنغافورة وسويسرا بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ويتضمن هذا المشروع مقترحات ذات قيمة عالية حول تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله عند الاقتضاء، وبخاصة في الهيئات الفرعية، ويتضمن أيضاً المسألتين الأساسيتين، وهما التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والاستخدام المنصف والرشيد لحق النقض. وكما كان الحال بالنسبة لإصلاح تكوين المجلس، نأمل أن يحظى النظر في مشروع القرار المتعلق بأساليب عمله بأوسع نطاق ممكن من تأييد الدول الأعضاء كافة.

ومن أجل إجراء مفاوضات مفتوحة وجادة بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا بد من الالتزام بصيغ تعزز المساواة بين جميع الدول الأعضاء - باستثناء خيار إضافة أعضاء دائمين جدد، الذي لا يحظى بالدعم اللازم في المنظمة - وفقاً للمعايير التي حددها الميثاق، وكما ظهر بوضوح خلال الأشهر القليلة الماضية.

وبالمثل، سيتعين علينا أن نؤكد مسؤولية أعضاء مجلس الأمن أمام العضوية ككل، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال إعادة الانتخاب. ونعتقد أن قراراً بأهمية إصلاح مجلس الأمن لا يمكن اعتماده قبل أن نحقق أولاً توافقاً واسعاً نرسي على أساسه عمل أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة في المستقبل.

ويعتقد وفد بلدي أن العملية التي ينبغي متابعتها لتحقيق هدف الإصلاح ينبغي، من الآن فصاعداً، أن يقوم بها رئيس الجمعية العامة بالطريقة التي أشير إليها سابقاً، وهي

ومما لا شك فيه، أن مجموع الدول الأعضاء في منظماتنا والذين وضعوا ميثاقها لم يكونوا ينوون منذ البداية أن يصبح المجلس معنيا من المسألة والمشروعية والشفافية في عملية اتخاذ القرارات. ومن هنا، تؤيد نيجيريا تأييداً قوياً الدعوة إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله وإلى تقديمه تقارير إلى الجمعية العامة بطريقة تتفق مع الميثاق.

وكذلك تعتقد نيجيريا أن هناك، كما أكدت حركة عدم الانحياز بصورة متواصلة، ميزة في إضفاء الصبغة الرسمية على عملية المشاورات بين رؤساء الهيئات الرئيسية الثلاث، وبالتحديد، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فهذا من شأنه أن يساعد في تنظيم جداول أعمال تلك الهيئات الرئيسية وأن يحد أيضاً من الازدواجية والتجاوز بخاصة في القضايا التي تهم العديد من الدول الأعضاء.

إن نيجيريا مسرورة بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لزيادة اضطلاع مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق. ونحن مسرورون بصورة خاصة بتعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية ودعمه لها في حل الصراعات لا سيما في أفريقيا. وكما ندرك نحن جميعاً، يعمل المجلس بجدّ مع الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حلّ الصراعات في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون. وقد أدّت سلسلة الزيارات التي قام بها أعضاء المجلس لمنطقتنا والحوارات التي أجروها مع زعماء المنطقة، ومنهم الرئيس أولسيجون أوباسانغو، إلى تعزيز تفهم أفضل للقضايا المعنية في بحثنا عن حلول دائمة لها.

لقد أثبتت الدول الأعضاء التزامها بإصلاحات الأمم المتحدة من خلال استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان وإنشاء لجنة بناء السلام. لكن هذه التدابير

المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولذا نرحب بهذه المناقشة. وترى نيجيريا أنه نظراً لوصول العملية التشاورية الطويلة غير الرسمية إلى طريق مسدود، حان الوقت لاتباع نهج جديد ينبغي أن تقوده رئيسة الجمعية العامة لإعطاء زخم لمداولاتنا. ومن شأن هذا النهج أن يعطي معنى للنوايا الحسنة التي عبرت عنها وثيقة النتائج لمؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

إن التقرير المطروح علينا (A/61/2)، بالرغم من افتقاره إلى قدر كبير من التفاصيل والتحليل، فإنه يسلط الضوء على النقاط التالية. أولاً، معظم المسائل المعروضة على المجلس مثبّطة ومعقدة؛ ثانياً، بعض المسائل مكرّرة؛ ثالثاً، لا توجد منطقة خالية من التهديدات للسلم والأمن الدوليين؛ رابعاً، مسألة السلم والأمن الدوليين، كما هو معترف بها بصورة متباينة، قضية جماعية حقاً وهي تتطلب الدعم منا جميعاً.

ولذلك من الجلي أنه إذا كان للمجلس أن يكون في مقدوره أن يعالج المسائل المعروضة عليه - والتي بعضها ما زال معروضاً منذ فترة طويلة - ثمة حاجة إلى إصلاحات ملحة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد وجهة نظر نيجيريا وهي أن المجلس وهو يسعى للقيام بمهامه بموجب الميثاق، ينبغي له أن يشرع في مداولات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في دولة عضو فقط عندما يكون من الجلي تماماً أن هناك تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين. وفضلاً عن ذلك، تشاطر نيجيريا الرأي أنه ينبغي إتاحة الفرصة لأية دولة عضو يقوم المجلس بالنظر في قضيتها أن يُسْتَمَعَ إليها ليس في اجتماعات المجلس المفتوحة فحسب بل أيضاً في الجلسات المغلقة. ومن شأن هذا أن يعزز الإنصاف والعدل ويعزز كذلك مشروعية قرارات المجلس.

أفسح“(A/59/2005). وفي الواقع، انعكس ذلك في مشاريع القرارات التي قدمتها مجموعة الدول الثلاث زائداً واحداً والمجموعة الأفريقية والتي ينبغي أن توفر الأرضية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية الهامة.

ودون الحيد عن الموقف الأفريقي، هذا يوحي بأن هناك مجالاً في مناقشاتنا لإيجاد حلول إبداعية ومقبولة لمسألة حق النقض المحبطة. وفي الواقع أن التطورات المعاصرة - وخصوصاً المناقشات والقرارات في الآونة الأخيرة في المجلس أبرزت ملامح المشكلة بمزيد من الوضوح. وبالتالي، تدعو نيجيريا الدول الأعضاء إلى ممارسة الإرادة السياسية والمرونة اللازمين لتحقيق هذا الهدف في المستقبل غير البعيد.

وبينما تحترم نيجيريا آراء الدول الأعضاء التي تصر على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء قبل اتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن السعي إلى توافق الآراء يمكن أن يعكس رغبة مشتركة في التراضي مع الاستنارة بالأهداف المشتركة - في هذه الحالة، أي الإصلاح العاجل لمجلس الأمن. ونأمل في أن تنحي الدول الأعضاء المصالح الضيقة جانباً وأن تؤيد الإصلاح الذي حان وقته لمجلس الأمن وتوسيع عضويته الدائمة. وينبغي لنا ألا نسمح لأنفسنا بالانحراف عن ذلك الهدف وألا نستسلم لإغراء التخلي عن هذا الجانب الهام الذي لم يتم من إصلاح الأمم المتحدة.

وتتطلع نيجيريا إلى قيادتكم المقتدرة، السيدة الرئيسة، في حث الدول الأعضاء على التسامي على خلافاتها وإنشاء آلية تجعل من الممكن الشروع في مفاوضات رسمية في الجمعية العامة تحت قيادتكم. ونود أن نؤكد لكم تعاوننا واستعدادنا للشروع في هذه العملية في أقرب فرصة ممكنة.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للسيد ممثل قطر والرئيس الحالي لمجلس الأمن على عرضه

ليست شاملة. غير أنها تشير إلى الحاجة إلى المزيد من التحول الشامل لمنظمتنا العزيزة إلى الأفضل. يجب علينا مقاومة إغراء الاكتفاء بتغييرات تجميلية، بينما نحتاج إلى تحول جذري في هيئات المنظمة.

وعلى هذه الخلفية، تود نيجيريا أن تعلن وتؤكد مجدداً تأييدها لموقف أفريقيا من إصلاح مجلس الأمن كما حددته القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية منذ عام ٢٠٠٥. ولكي لا نترك مجالاً للشك، تتضمن تلك القرارات توسيع تمثيل أفريقيا وممارسة ما للعضوية الدائمة في المجلس من منافع. إن زيادة حجم التمثيل في كلتا الفتتين الدائمة وغير الدائمة في عضوية المجلس من شأنها أن تمكن المجلس، في رأينا، من رفع منزلته وزيادة مصداقيته إلى جانب ضمان تلقي قراراته أكبر قدر ممكن من التأييد من المجتمع الدولي.

إن التحدي المائل أمامنا هو التغلب على معارضة بعض الدول الأعضاء التحرك في ذلك الاتجاه - وهي معارضة تقع في صميم الجمود في مداولاتنا. وفي ظل هذه الظروف، تود نيجيريا أن تحث الدول الأعضاء على أن تثبت بصورة عملية دعمها المبدئي لتوسيع عضوية مجلس الأمن. إن قضية ممارسة الأعضاء لحقوق ومنافع لمجلس موسّع ينبغي ألا تستعمل كذريعة لعرقلة توافق الآراء على ذلك الجانب من الإصلاح.

ولسوء الحظ، يستعمل البعض مسألة حق النقض لمنع أفريقيا من مطالبتها المشروعة وسعيها لتكون ممثلة في العضوية الدائمة في مجلس الأمن. يجب علينا ألا ننسى وجهة نظر أفريقيا المعروفة، وهي أن استعمال حق النقض قد أصبح شيئاً في غير محله، ولذلك ينبغي إلغاؤه. وهذا الموقف ليس جديداً في أفريقيا؛ فلقد سبق تقرير الفريق الرفيع المستوى (A/59/565) وتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية

مجلساً للأمن يمارس الانتقائية، والمعايير المزدوجة، ويتحرك وفقاً لمصالح دولة كبرى أو مجموعة من الدول.

إن القرارات المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين لا بد أن تكون عادلة ونزيهة، ونابعة من إرادة جماعية للمجتمع الدولي. وللأسف، فقد اتضح أن التعبير عن تلك الإرادة الجماعية غير ممكن في ظل العدد المحدود لأعضاء مجلس الأمن، وفي ظل استئثار مجموعة صغيرة من الدول بحق النقض، هذا الامتياز الذي أصبح أداة لدعم العدوان، والدوس على حقوق الضعفاء، وشلّ إرادة المجتمع الدولي، وفرض الأمر الواقع مهما كان ظالماً.

لقد عملنا على مدى سنوات عديدة دون كلل من أجل إصلاح مجلس الأمن، وحاولنا أن نجد حلاً من خلال الفريق العامل المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، ولكننا فشلنا. وتحركنا بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة في السنتين الأخيرتين، بشكل لم يسبق له نظير، وقدمت المقترحات، وجرّت الاتصالات والمشاورات، وحتى المفاوضات، ولكننا لم نحقق أي تقدم نحو إصلاح المجلس، وها نحن ما زلنا في المربع الأول. والسبب في ذلك يرجع إلى تمسك ذوي الامتيازات في مجلس الأمن بامتيازاتهم، ورفضهم التنازل عنها أو إشراك الآخرين فيها.

وفي ظل هذا الوضع، يقع علينا جميعاً واجب التخلص من الأنانية الوطنية، والتفكير بعقلانية تضمن الحفاظ على الأمم المتحدة، كمحفّل للعمل الجماعي المشترك، لصون الأمن والسلام، وتحقيق التنمية والازدهار، والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية للجميع. ومن أجل ذلك، علينا أن نعيد إلى مجلس الأمن مصداقيته، من خلال إصلاح أساليب عمله، وتوسيع عضويته في الفتتين الدائمة وغير الدائمة.

ولكننا يجب ألا نطبق معايير نهاية الحرب العالمية الثانية، ويجب ألا نأخذ في الاعتبار معايير القوة العسكرية

لتقرير المجلس. كما لا يفوتني أن أؤكد تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باعتبار بلده رئيساً لحركة عدم الانحياز، وكذلك تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل النيجر باسم المجموعة الأفريقية.

نجتمع اليوم لنناقش من جديد بندين هامين درجنا على دراستهما منذ سنوات عديدة، دون التوصل إلى أية نتيجة. ودراستنا للبندين تأتي انطلاقاً من حرص الجميع على إيجاد مخرج لعملية إصلاح مجلس الأمن التي وصلت إلى طريق مسدود، والتي تعتبر شرطاً لا غنى عنه لإصلاح الأمم المتحدة. فما من أحد هنا إلا ويدرك أن مجلس الأمن قد فشل في أن يكون أداة ديمقراطية شفافة، تحقق الأمن والسلام الدوليين. كما ندرك جميعاً أنه استخدم في بعض الأحيان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لاستفزازها. ولا نبالغ عندما نقول إن مجلس الأمن كان جزءاً من أدوات العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، عندما وقف متفرجاً ولم يتخذ أي إجراء لمدة أربعة وثلاثين يوماً، بينما كانت آلة الدمار الإسرائيلية تدمر البنية التحتية اللبنانية، وتهدم البيوت على ساكنيها. كما شاهدنا كيف تعامل المجلس مع المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي، وكيف كان يبرر جرائم الاحتلال بدعوى الدفاع عن النفس. وكل هذه المواقف المخجلة التي اتخذها المجلس ناتجة عن سيطرة دول دائمة العضوية عليه، وإساءة بعضها المفرط لامتياز حق النقض.

وإذا استمر هذا الوضع، فلن يكون المجتمع الدولي في حاجة إلى هذا المجلس. ولا أعتقد أن أي بلد من بلداننا في حاجة إلى مجلس ندفع ميزانيته، ويتصرف نيابة عنا، ويكون مكرساً لخدمة دول معينة وشعوب معينة فحسب. ولا أعتقد أننا في حاجة إلى مجلس يسيء استخدام الفصل السابع من الميثاق ويكرسه ضد جنس معين أو معتنقي ديانة معينة كلما أتاحت له الفرصة لذلك. إننا جميعاً لا نريد

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا لا يعطي صورة واضحة عما يجري في مجلس الأمن، ولم يعكس التزام المجلس بما ورد في قرارات الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الجانب السردى، وتضمنين التقرير تحليل للاعتبارات التي اتخذت على أساسها قرارات المجلس، ومواقف الدول المختلفة، وخاصة الدول دائمة العضوية، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس لمواقف صارمة في قضايا هامة تتعلق بحفظ الأمن والسلام الدوليين.

إننا نأمل أن يكون تقرير مجلس الأمن في السنوات المقبلة أكثر جدوى، ويورد تفاصيل الأسباب التي أعاق المجلس عن أداء ولايته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من التصرف في الوقت المناسب لتعويض العجز الذي ينتاب المجلس من وقت لآخر بسبب استخدام امتياز حق النقض.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

هذه مناقشة هامة. فهي المناسبة السنوية التي يلتقي فيها أعضاء الأمم المتحدة قاطبة معاً لمناقشة أعمال مجلس الأمن، كما ترد في التقرير السنوي الذي عرضه باسمنا مجتمعين اليوم سفير قطر. وأجد لزاماً عليّ أن أقول إنه لو نظر المرء إلى التقرير، ولو استمع إلى بعض البيانات التي استمعتُ إليها للتوّ، فلن يتفق هذان الأمران معاً. فأنا أود أن أكون واضحاً تماماً في أنني أمثل مجلس أمن أعتقد أنه يعمل بفعالية، وبممكنه أن يؤدي مهامه على نحو أفضل، ولكن لا يتفق مع بعض التعليقات التي استمعتُ إليها توّاً.

وأود اليوم أن أتناول ثلاث مسائل رئيسية: أولاً، التحديات السياسية التي يواجهها المجلس؛ ثانياً، إصلاح أساليب عمل المجلس؛ ثالثاً، مسألة إصلاح المجلس ذاته التي لم تُحل بعد.

والاقتصادية والحجم، بل معيار القدرة على تثبيت الأمن والسلام، بعيداً عن الطموحات الوطنية، والتطلع إلى الهيمنة، مع مراعاة التمثيل العادل للقارات والثقافات، وعدم التمييز بين الأعضاء في الحقوق والواجبات.

لقد كانت القارة الأفريقية أكبر متضرر من الترتيبات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تشكيل مجلس الأمن، الذي تم في غياب أغلب دولها، التي كانت تترشح تحت الاستعمار والعنصرية. واليوم، بعد أن نالت البلدان الأفريقية استقلالها، وتخلصت من العنصرية، وأصبحت تمثل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، لا بد من إنصافها، والاعتراف بحقوقها، وتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع عليها، وإنهاء تهميشها، من خلال إتاحة الفرصة لها لتكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في مجلس الأمن، وتكون لديها عضوية دائمة بالمجلس، أسوة بالقارات الأخرى، ومنحها المقاعد غير الدائمة التي تتناسب ونسبة عدد أعضائها إلى أعضاء الأمم المتحدة.

إن ليبيا كعضو في الاتحاد الأفريقي تؤكد تمسكها بالموقف الأفريقي الموحد، الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في مدينة سرت يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تأكيده في القمتين الاستثنائيتين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وهو يقضي بتخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا بكل الامتيازات، بما في ذلك حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة. ومن حق أفريقيا أن تتمسك بالحصول على الامتيازات التي لدى القارات الأخرى في مجلس الأمن، وخاصة حق النقض. وعندما نقول ذلك فإنه لا يعني أننا نؤيد استمرار حق النقض، بل أننا ندعو إلى إلغائه، ونأمل أن يتم فوراً تقييد استخدامه، لأننا ندرك أنه لا إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، إلا بإلغاء حق النقض، ولكن إلى أن يتم ذلك فمن حق القارة الأفريقية أن تمتلك أسوة بغيرها.

وبهذا أنتقل إلى الموضوع الثاني، وهو إصلاح أساليب عمل المجلس. وأود أن أشيد بالقيادة البارزة التي وفّرها بشأن هذه المسألة سفير اليابان. فقد كانت لديه الرؤية ليتبين أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، الذي يتم تناوب رئاسته كل شهر، لا بد أن يؤخذ مأخذ الجد وأن يُوضع في إطار عملي بشكل أكبر. ودفعت اليابان عجلة عمل ذلك الفريق بقوة وعزم وواقعية وتركيز على إحداث تغيير حقيقي.

إن مجموعة التغييرات التي وافق على إحداثها الفريق العامل في الصيف الماضي - إذا نُفذت - ستجعل المجلس أكثر فعالية داخليا وأكثر شفافية وشمولا خارجيا، بما في ذلك نحو الجمعية. وأرى أن المجلس لن يخسر شيئا وسيكسب كل شيء من هذا النهج. ويتمثل تحدينا المشترك الآن في التركيز على تنفيذ ما اتفقنا عليه - وهي تغييرات في حد ذاتها متواضعة فرديا ولكن أثرها التراكمي يشكل تغييرا كبيرا لمصلحة الشفافية والانفتاح.

ويمثل إصلاح أساليب عمل المجلس جزءا ضروريا من إصلاح المجلس، ولكنه ليس كافيا. ولقد أُحرز تقدم غير كاف في المناقشة بشأن توسيع المجلس في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة. وهذا الأمر مصدر قلق حقيقي لحكومي. وأود أن أكون واضحا: إن المسؤولية عن ذلك تقع إلى حد ما على عاتق الجمعية أكثر مما تقع على مجلس الأمن. وظلت المملكة المتحدة لفترة طويلة تدعم مجموعة الأربعة، وسواصل القيام بذلك. ونؤيد حصول ألمانيا والهند واليابان والبرازيل على العضوية الدائمة في مجلس الأمن على أساس ميزات الفردية والجماعية. ولكن حصول أفريقيا على العضوية الدائمة أمر مستحق أيضا. ونريد أن نشهد المزيد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس، وبالتالي تحسين مساهمة المجلس وشفافيته.

قلّما برز مجلس الأمن بطريقة مركزية في الكثير من المسائل الملحة قدر بروزه في العام الماضي. ففي شهر واحد فقط، وهو تموز/يوليه ٢٠٠٦ - الشهر الأخير الذي يغطيه التقرير - واجه المجلس أربعة تحديات رئيسية، بالإضافة إلى أعماله المعتادة. فقد نظر في تجربة القذائف في كوريا الشمالية؛ وكيفية إنهاء الأزمة بين إسرائيل ولبنان على نحو مستدام؛ وكيفية تنفيذ اتفاق سلام دارفور في السودان؛ وأخيرا رفض إيران تعليق أنشطتها للتخصيب النووي. وتلك أربع مسائل مركزية تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين، تصدى المجلس لكل منها وتناولها بالنظر.

وتصدي المجلس بهذا الشكل لقضايا اليوم الكبيرة يمثل نجاحا للنظام المتعدد الأطراف وتحديا له في آن واحد. فهو يبين أن المجتمع الدولي وأعضاء المجلس أنفسهم يسلمون بمشروعية المجلس الفريدة التي لا غنى عنها فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ولكنه يضع أيضا مسؤولية ثقيلة على كاهل المجلس لكفالة أن يكون باستطاعته أن يتخذ قرارات ثم ينهض بتنفيذها. وهذا يقتضي منا أن نُحسن اختيار التوقيت وأن نتصرف قبل فوات الأوان، وأن ننفذ ما نقوله عن منع الصراع والمسؤولية عن الحماية، وأن نزيد من حدة أدواتنا وأن نُحسن استخدامنا لها. ومن التحديات التي نواجهها جميعا، ولا سيما أعضاء المجلس، أن نرد بطريقة متسقة عند تجاهل قراراتنا.

وليست هناك ردود سهلة. ويكمن جزء من الرد في تحسين تفاعل المجلس مع الآخرين، ومع الجمعية العامة، ومع الأمانة العامة، ومع المنظمات الإقليمية وغيرها من الأطراف الفاعلة؛ ومع الهيئات الجديدة مثل لجنة بناء السلام. ويكمن جزء آخر في تحسين الطريقة التي نعمل بها كمجلس، وفي التأكد من أننا لا نتخذ قرارات ونعتمد بيانات فحسب، وإنما نفكر أيضا بطريقة استراتيجية ونكفل المتابعة لأعمالنا.

ولم تنجح حتى الآن الاقتراحات المقدمة بشأن توسيع مجلس الأمن في إيجاد أساس لتوافق الآراء، بالرغم من أننا جميعا نشاطر، بدرجة كبيرة، نفس الحاجة ونفس الهدف المتمثل في إنشاء مجلس أمن أكثر فعالية وأكثر قابلية للمساءلة، مجلس أمن أكثر تمثيلا لعالم اليوم.

ونتفق اتفاقا كاملا مع البيان الذي أدلى به الأمين العام في حنيف مؤخرا بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل ما لم يشمل إصلاح مجلس الأمن. ونشاركه شعوره بالإلحاح ومنطقه فيما يتعلق بإدخال المجلس في القرن الحادي والعشرين. وما زلنا نؤمن بأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وتوسيعه سيجعله مساهرا الوقائع الجغرافية السياسية المعاصرة ويوطد نظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق، ويسهم بالتالي في تعزيز الأمم المتحدة برمتها.

وما زال بلدي يؤيد توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وسيؤدي ذلك التوسيع إلى زيادة كفاءة مجلس الأمن ومسؤوليته وشفافيته، وبالتالي تعزيز طابعه المتعدد الثقافات والمتعدد الأبعاد مما يجعل المجلس أكثر تمثيلا للعالم الذي نعيش فيه.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للمبادئ الواردة في مشروع قرار مجموعة الأربعة، الذي شاركت اليونان في تقديمه. ونأمل ونشجع جميع الدول الأعضاء على العمل بالتوافق وبصورة بناءة بغية التوصل إلى اتفاق يمكن أن تدعمه أكبر أغلبية ممكنة لأعضاء المنظمة.

كما أن جزءا من إصلاح مجلس الأمن يتمثل في تحسين أساليب عمله. وفي هذا الصدد، نخطط علما باقتراح مجموعة الدول الصغيرة الخمس - "الخمس الصغيرة". فهو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكننا لا نعتبره شاملا بقدر كاف بحيث يؤدي إلى إصلاح شامل للمجلس.

ولكننا لا نتمسك بنموذج وحيد للإصلاح. وما نريده قبل كل شيء هو إحراز تقدم، وأن نشهد نموذجا للتوسيع يمكن أن يحصل على التأييد اللازم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويحقق إنشاء مجلس أكثر تمثيلا وفعالية. ولذلك، شدد رئيس الوزراء بلير في خطاب ألقاه في أيار/مايو هذا العام في جامعة جورجتاون، على ضرورة الإصلاح بغية تكيف المجلس مع عالم اليوم. وناشد سائر أعضاء الأمم المتحدة الاتفاق، عند الاقتضاء، على شكل ما للتغيير المؤقت الذي يمكن أن يمثل معبرا إلى تسوية في المستقبل. ونحن منفتحون على أفكار جديدة من العضوية ككل تبث الحياة في المناقشة - بل وتتجاوز بنا المناقشة إلى السماح باتخاذ قرارات وإلى إصلاح المجلس.

وعليه، فإنني آمل أن تشهد الجمعية، حينما تُعقد هذه المناقشة في العام المقبل، مجلسا بعد إصلاحه من خلال تحسين أساليب عمله؛ مجلسا أكثر فعالية ونجاحا من حيث اتخاذه للقرارات؛ مجلسا في سبيله إلى التوسيع والإصلاح الهيكلي الحقيقي. وستكون حكومتي مشاركا فعالا في كل ذلك العمل.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب زعمائنا عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن وتوسيعه باعتباره ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة بغية أن تعبر عن الواقع اليوم. ولم يحرز أي تقدم كبير حتى الآن بشأن تلك المسألة، بالرغم من أنها ليست جديدة. وظل إصلاح مجلس الأمن قيد المناقشة طوال الأعوام الـ ١٣ الماضية في أفرقة عاملة أنشئت خصيصا لتحقيق ذلك الغرض. وفضلا عن ذلك، استمرت المناقشات المكثفة في إطار الأمم المتحدة، بدءا بالفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك مداولات الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

إن تكوين مجلس الأمن بشكله الحالي يعتبره التمثيل غير المتوازن. وقد نما العالم وتغير في الأعوام الـ ٦٠ الأخيرة، ومجلس الأمن بحاجة إلى التكيف وفقا لذلك. ومع أن قاعة مجلس الأمن جرى توسيعها على مر السنين لاستيعاب ١٥ عضوا، فإن قاعة مجلس الوصاية المحاورة تتسع الآن لجلوس ١٩٢ عضوا.

وللأسف، فإن الريبة والاستياء تجاه مجلس الأمن - الناجمين عن الاحتلال الراهن - قد ألحقا الضرر بعملية الإصلاح برمتها، وسيظلان يعرقلان أيضا بلا شك العديد من جهودنا المتنوعة إلى أن يصبح المجلس أكثر تمثيلا.

ونعتقد أنه ينبغي توسيع العضوية في كلا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونرى، أن عددا من البلدان - مثل ألمانيا واليابان والهند والبرازيل - جيدة الإعداد والتأهيل للاضطلاع بمسؤوليات وجود طويل الأجل في مجلس الأمن وبعد قول ذلك، نعتقد أنه ينبغي ألا يجري توسيع حق النقض أكثر، وأن استعماله في الوقت الراهن يمكن جعله أكثر شفافية أمام العضوية الأوسع.

ومن الجدير بالثناء أن الجهود الرامية إلى إصلاح أساليب العمل تبذل داخل المجلس. وإن المقترحات التي تقدمت بها مجموعة الأمم الخمس الصغيرة - ما يسمى بمجموعة "الخمس الصغار" - تتمتع بمزايا كثيرة. وإنها، برأينا، يجب النظر فيها إلى جانب مسألة التوسيع.

أما مقترحات مجموعة البلدان الأربعة، التي كنا قد دعمناها، فهي لا تحظى بداهة بقبول أغلبية واسعة؛ ولم يحصل أيضا على تأييد كاف أي مقترح آخر يستهدف التوسيع وقد حان الوقت للدول الأعضاء، وخاصة الدول التي تنشُد الحصول على مقاعد جديدة دائمة، أن تقترح وتندرس المزيد من الأفكار الجديدة الأكثر وجاهة. وستنظر لاتفيا في كل نماذج التوسيع الجديدة التي قد تؤدي إلى توسيع

إن الإصلاح عملية مستمرة، لأنه ينبغي لأي منظمة دولية أن تبقى دائما على اتصال بالواقع. ومع ذلك، فإن الزخم السياسي ضروري لكل خطوة رئيسية إلى الأمام. وقد استنفد تقريبا الزخم وراء الجهد الطموح الذي بدأ بتقرير الفريق الرفيع المستوى. وتم تحقيق العديد من الأهداف بالفعل، وفي العديد من المجالات اقتربنا من تحقيق معظم - أو على الأقل بعض - رغباتنا الأولية. وعلى المجلس ألا يتأخر، حتى يواجه بشكل فعال التهديدات والتحديات الخطيرة الماثلة اليوم. ونؤمن إيمانا قويا بأن إصلاح مجلس الأمن، لا يمكن أن يتأخر أكثر من ذلك. وفي هذا الصدد، نأمل، بنهاية الدورة الحادية والستين، أن نتمكن جميعا من اتخاذ ذلك الإجراء الذي طال انتظاره.

السيدة سيلكالنا (لاتفيا) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أبدأ ببيان تقديم الشكر للسفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لقطر، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/61/2). ويظل التقرير بالأساس تجميعا للحقائق - وهي حقائق تعكس ذلك العدد الكبير من التحديات الماثلة للسلام والأمن الدوليين. ومن الملائم أننا نناقش التقرير بصورة مشتركة مع مسألة إصلاح مجلس الأمن. وذلك الجانب هام بشكل أساسي للإصلاح الناجح للأمم المتحدة. وللأسف، وبعد أكثر من عقد من المناقشة، وخاصة الجهود التي بذلت في العام الماضي، ما زال التوصل إلى حل يتفق عليه بشكل واسع لمسألة إصلاح مجلس الأمن أمرا بعيد المنال.

إن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تحصل على عضوية مجلس الأمن وقد لا تحصل عليها لفترة طويلة تماما بعد الآن - إن حصلت عليها ذات يوم. ولكننا جميعا نتأثر بطرق مباشرة وغير مباشرة بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن. وبالتالي، فإن وفدي يقدر إتاحة الفرصة له اليوم ليوضح موقفنا باختصار.

نحن نرحب بالبيانات السابقة التي أدلت بها مجموعة البلدان الأربعة تنوي الامتناع عن ممارسة حق النقض.

إن تحسين أساليب عمل المجلس لا يزال مهماً. ويستهدف مشروع القرار الذي اقترحت الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين تحسين الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولئن كان مشروع القرار يحترم تماماً اختصاصات مجلس الأمن، فإنه يشير إيجاباً إلى المجالات التي ينبغي تعميق التعاون فيها. وترى النرويج أن الحوار المعزز والمنظم بين الجمعية العامة والمجلس قد يؤدي إلى تعزيز كليهما.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نرحي الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة لبند جدول الأعمال ٩ و ١١١ المعنوين على التوالي "تقرير مجلس الأمن" و "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". ونود أيضاً الانضمام إلى الوفود الأخرى في التقدم بالشكر إلى الممثل الدائم لدولة قطر ورئيس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/61/2).

وبدأ ذي بدء، نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز. ويرغب وفدي في إبداء بضع ملاحظات إضافية بصفته الوطنية.

يمنح ميثاق الأمم المتحدة سلطة هائلة لمجلس الأمن، وخاصة لأعضائه الدائمين. بيد أن السلطة تقتصر بالمسؤولية - مسؤولية ممارسة السلطة بعدالة وإنصاف وفي الوقت نفسه تغليب مصالح البشرية الأوسع على المصالح الوطنية الضيقة. وينبغي ألا تمارس تلك السلطة لتصفية حسابات سياسية قديمة أو لتخويف دول صغيرة. وللأسف، وخلال العقد الماضي، تعرضت رواندا للأذى من سوء

عضوية مجلس الأمن في كلا الفئتين الدائمة وغير الدائمة ضمن جدول زمني معقول.

ويحدونا الأمل أن تحقق الجهود المخلصة والبناءة التي تبذلها الدول الأعضاء أخيراً تقدماً هاماً بشأن الإصلاح في العام المقبل.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): يرى وفدي أن إصلاح مجلس الأمن يشكل جزءاً هاماً من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة - وهي عملية التزمنا بها نحن الدول الأعضاء من خلال وثيقة النتائج الصادرة عن اجتماع القمة المعقود عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وما فتئت أولويات النرويج الطويلة الأجل تتمثل في كفالة أن يعمل المجلس باتساق وكفاءة وأن يعبر تكوين المجلس عن التشكيلة الحالية لعضوية الأمم المتحدة. وتبعاً لذلك، نؤيد توسيع مجلس الأمن.

وثمة أسباب عديدة لإيمان النرويج بضرورة توسيع مجلس الأمن. فخلال العقود الستة الماضية ازدادت العضوية الإجمالية للأمم المتحدة بأربعة أضعاف تقريباً. وينبغي أن يبين مجلس الأمن ذلك النمو بغية ضمان شرعية المجلس وكفاءته. وتدعو النرويج دائماً إلى مراعاة مصالح البلدان الصغيرة في تناوب المقاعد غير الدائمة. وبالتالي، نؤيد النرويج توسيع مجلس الأمن بطريقة متوازنة - بتوسيع عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، حيث يتم تمثيل البلدان الصغيرة والنامية على النحو الواجب.

ولا يسعنا مناقشة توسيع مجلس الأمن بدون التصدي إلى مسألة حق النقض. وما فتئنا نشجع الدول الدائمة العضوية على الإحجام عن ممارسة حق النقض. وبغية ضمان كفاءة المجلس، ما برحت النرويج ترى أن حق النقض يجب ألا يمنح للأعضاء الدائمين الجدد في المجلس الموسع. ولذلك

بالإبلاغ. ومن الضروري أن تستمر هذه العملية التشاورية، وربما أن تصبح أكثر تواترا وأكثر اصطباغا بالطابع الرسمي. وكثيرا ما تكون لدى المنظمات الإقليمية دراية وخبرة كبيرتان بالشؤون المحلية يمكن أن تثيرا عمليتي التشاور وصنع القرار في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، لا تزال رواندا ملتزمة بموقف المجموعة الأفريقية. ومع ذلك فمن الواضح أننا، رغم وجود توافق آراء بين الدول الأعضاء حول زيادة عدد الأعضاء في المجلس، ما زلنا منقسمين انقساماً عميقاً حول كيفية إجراء هذه الزيادة. والواقع أننا بلغنا من الانقسام حدا بعيداً، وتباعدت مواقفنا بدرجة شديدة لدرجة أن من الصعب تخيل حدوث انفراج في أي وقت قريب. والسؤال الذي يلزم إذن أن نوجهه إلى أنفسنا هو ما إذا كان ينبغي تعليق الإصلاح برمته إلى حين ظهور توافق في الآراء بشأن مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس. ويبدو أن الانتظار قد يطول، وأن ثمة خطراً من أن يضع تماماً الزخم الذي حققناه بشأن إصلاح مجلس الأمن في العام الماضي. ولذلك قد يكون من المقبول للدول الأعضاء أن تنظر في بدء عملية الإصلاح بأساليب عمل مجلس الأمن، التي يوجد بشأنها قدر أكبر من الاتفاق. وفي أثناء ذلك ينبغي لنا أن ننظر فيما إذا كان إدخال إصلاحات على أساليب العمل ممكناً بالفعل، أو حتى قابلاً للاستمرار، بدون أن نعالج مسألة تكوين المجلس في نفس الوقت.

وترى رواندا أنه لا يمكن تضيق فجوة الخلافات إلا بإجراء مزيد من المناقشات المفتوحة والمتسمة بالشفافية والتفاعلية داخل الجمعية العامة. ويجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تتحلى بروح بناءة ومرنة في هذه العملية، لأن من الواضح أننا لا يمكن بغير ذلك أن نأمل في إصلاح المجلس على نحو مجد في أي وقت قريب. ولا يمكن أن نأمل في تحقيق كسب جماعي ما لم يقدم كل منا بعض التنازلات.

استعمال السلطة من قبل عضو دائم بعينه. ونؤمن بأن أعمالاً من هذا القبيل تضرر أيما ضرر بالمجلس ولا تنجح إلا في تقويض مصداقيته.

إن إصلاح مجلس الأمن بدون معالجة أساليب عمله وعمليات صنع القرار المعيبة فيه يجعل تلك العملية ناقصة، بل وحتى بدون جدوى. والواقع أن الإصلاح الجذري لأساليب عمل مجلس الأمن وعملية صنع القرار فيه يجب أن يكون في صميم عملية إصلاح شاملة، كيما ترى الدول كافة، وخاصة الدول الصغيرة مثل رواندا، أن المجلس بعد إصلاحه وتوسيعه بات أكثر شفافية ومصدقية وشرعية وتمثيلاً.

ونرحب بالجهود المتواضعة التي يبذلها المجلس لتحسين أساليب عمله إثر صدور توصيات فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى المنبثق عنه. وفي اجتماع القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥، أوصانا رؤساء دولنا بتعزيز مساهمة مجلس الأمن أمام عضوية الأمم المتحدة عموماً وزيادة شفافيته وكفاءته وفعالية عمله. ومن الجلي أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل أن يتسنى لنا القول حقاً إن توقعات قادتنا في اجتماع القمة العالمي قد تمت تلبيتها.

وحين تعرض على المجلس مسائل تؤثر في دولة أو مجموعة معينة من الدول، يلزم أن يبذل أعضاء المجلس مجهوداً إضافياً للتشاور مع تلك الدول الأعضاء، لأنها أدرى بالجانب المحلي من القضايا قيد النظر. ويتجاوز ذلك مجرد دعوة هذه البلدان إلى المشاركة في جلسات المجلس في إطار المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة. فينبغي أن تحدث مشاركة سواء في المناقشات أو في صنع القرار بشأن المسألة المعنية. وهذا من شأنه أن يزيد إلى حد كبير مشروعية قرارات المجلس واحتمالات تنفيذها.

ونرحب بالاجتماعات المشتركة التي عقدت بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي خلال الفترة المشمولة

لأعضاء جدد. وبدلاً من ذلك، نود أن نرى تشجيعاً لثقافة خالية من حق النقض في المجلس. إضافة إلى ذلك، ينبغي إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ويجب تعزيز انفتاحه وشفافيته وتفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وينبغي أن نلتزم الآن طرقاً لإحراز التقدم. وينبغي تناول هذه المسألة بفكر منفتح واستعداد لإبداء المرونة. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن أن يساعد على تعزيز مشروعيته. لذلك يلزم أن يتمتع أي إصلاح بأوسع قدر ممكن من الدعم. وينبغي أن نبدأ الآن عملية لحشد هذا الدعم، بينما نأخذ بعين الاعتبار المطالبات المشروعة لبعض البلدان بأن تمثل بشكل أفضل في هذه الهيئة التي تعد أقوى الهيئات في منظومة الأمم المتحدة. وأؤكد للجمعية أن السويد سوف تواصل الاشتراك مهمة في حوار بناء بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): تأتي مناقشة اليوم في وقت مناسب للغاية. فقد بلغنا نقطة يجب أن نشرع عندها أخيراً في إجراء تقييم نزيه لأعمال مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص للمناقشة الدائرة منذ سنوات عديدة بشأن إصلاح المجلس، وأن تتفق على الطريق الذي نتخذه. وأود أن أشكر السيد ناصر عبد العزيز النصر، سفير قطر وممثلها الدائم ورئيس مجلس الأمن على عرضه التقرير (A/61/2) المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وبدون الإقلال من شأن وأهمية المعلومات الواردة في التقرير، أود أن أ طرح أنه ينطلق من فكرة جامدة شكلية عن العلاقة بين الجهازين السياسيين الرئيسيين. وفي الوقت الذي نتكلم فيه عن الإصلاح والتغيير، أرى من حقنا أن نطمح في بناء علاقة أكثر من ذلك دينامية وتفاعلية وجدلية. فنحن ندرك جميعاً، بغض النظر عن أي خلافات في الرأي

وما زلنا متفائلين بإمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة، سواء فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس أو بتكوينه. ونرى أننا نستطيع بالتكاتف معاً في العمل البناء أن نصلح مجلس الأمن فلنجعله أكثر شفافية ومصداقية ومشروعية ونجعل الوصول إليه أسهل، ونزيد عدد أعضائه فيصبح أكثر تمثيلاً. وهذا ما كلفنا قادتنا في اجتماع القمة العالمي بعمله.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): خلال العام الماضي، تم تحقيق عدد من النتائج الهامة في الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. غير أن الأمم المتحدة لكي تكون قريبة الصلة بالواقع وتتمتع بالمشروعية والفعالية والقدرة على التعامل مع الأخطار والتحديات الجديدة الكثيرة التي نواجهها نحن المجتمع الدولي كلنا معاً، لا بد من أن تستمر عملية الإصلاح. وبما أننا في سياق محاولة لتنفيذ القرارات التي سبق اتخاذها، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن إصلاح مجلس الأمن جزء لا غنى عنه من عملية إصلاح الأمم المتحدة الشاملة. ويجب تناول جميع الجوانب المتعلقة بتكوين مجلس الأمن وحجمه وطرق عمله.

وترى السويد أن مجلس الأمن ينبغي أن يعبر بشكل أفضل عن عالم اليوم، الأمر الذي يستلزم تمثيلاً لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي في نظرنا أن يخضع أي إصلاح لتكوين مجلس الأمن إلى آلية للاستعراض المتكرر والفعال. ويمكن أن تفتح مثل هذه الآلية الطريق أمام حدوث تغييرات في المستقبل، كتزويد الاتحاد الأوروبي بمقعد في مجلس الأمن مع تطور سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية الموحدة.

ونريد أن يكون مجلس الأمن هيئة فعالة بوسعها التصرف على وجه السرعة وعلى نحو شفاف. لذلك فإن لدينا اعتقاداً راسخاً بأنه لا ينبغي أن تُمنح سلطة حق النقض

يكون ذلك بالتزامن، ولكن في إطار نهج متكامل وشامل بالتأكد.

ويبدو لي أن هناك زحما لهذه المناقشة في الوقت الحاضر، ويوجد أيضا اتفاق واسع ظاهري على أن إصلاح المجلس، بما فيه توسيعه، ضروري، ويمكنه أن يحسن فعاليته ومشروعيته. وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال الأساسي المطروح علينا هو كيف نحقق ذلك الإصلاح. أعتقد أننا بحاجة إلى التركيز مبدئيا على العملية والمنهجية. كما أننا بحاجة إلى تحديد ما هو ممكن في صيغ واقعية، دون أن نتخلى عن الطموحات المشروعة.

وكانت هناك بعض الأفكار المثيرة للاهتمام والمستخلصة من فلسفة الترتيبات التمهيدية أو الانتقالية، فضلا عن آراء وأفكار ابتكارية أخرى حول جميع عناصر إصلاح مجلس الأمن أو بعضها.

واستجابة لندائكم، سيدي الرئيسة، تبادلنا بنفسي مع عدد من الزملاء، في سياق عصف فكري، فكرة نهج تطوري ومتدرج، يمر بمراحل مختلفة قبل بلوغ النتيجة النهائية. والفرق المفاهيمي الأساسي بين الانتقالي والتطوري هو أنه يمكن للمرء في النوع الأول أن يحدث تغييرا صالحا لفترة محددة من الوقت، وأن يأمل في اتفاق مستقبلي تشاء الأقدار أن يتم، بينما يكون لديه في النوع الثاني، في تعديل الميثاق، كل من المسار الذي سيتم اتباعه والنتيجة النهائية التي سيتم بلوغها في النهاية. وفي الوقت نفسه، يعرض المرء شيئا ما سلفا، سواء من حيث الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، أو من حيث التمييز بين الأطراف العالمية المحتملة الجديدة والمنظور الواضح المتوسط المدى، من حيث الأفق الزمني والاحتوى، مع احترام حساسيات مجموع الأعضاء تقريبا.

حول الوظائف والاختصاصات، ضرورة التكامل في النهج المتبع والترابط بين المسائل التي تتناولها الجمعية العامة وتلك التي يتناولها مجلس الأمن.

وذهابنا إلى ما وراء الأفكار والأنماط الجاهزة يتطلب نهجا مرنا وعمليا، خاصة فيما يتصل بالإصلاح. فإلى حد ما، يبدو توسيع عضوية المجلس أمنية مشتركة عموما؛ لكنه في الوقت نفسه ليس محبذا لدى معظمنا، إلا إذا كان يحسن فعالية المجلس ومشروعيته. ويبقى علينا طبعاً أن نتوافق على هذين المفهومين. لكنهما في مطلق الأحوال مترابطان ترابطاً عضوياً. والواقع أن قدرة مجلس الأمن على أن يصون أو يستعيد السلم والأمن الدوليين هي سبب وجوده ومبرر صفته الفريدة. لذا، لا يمكنه أن يكون مشروعاً إلا إذا كان فعالاً. ولكنه، في الوقت نفسه، لا يمكنه أن يكون فعالاً إذا لم يكن مشروعاً.

إننا كليا في رحاب منطق أرسطو الغائي. فهذان الشرطان ضروريان، أحدهما للآخر، لكنهما غير كافيين. فالفعالية تتطلب أيضا الكفاءة وعناصر أخرى في معظم الأحيان. كما أن المشروعية تتطلب عنصرا ديمقراطيا وعنصرا من المصادقية، والقبول، والخضوع للمساءلة والتمثيل. وبهذه الصلة، يتعين عليّ القول إن العضوية في مجلس الأمن ليست بالضرورة العنصر الأساسي أو الوحيد للطابع الديمقراطي، بغض النظر عن الطموح المرموق والمشروع لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تخدم في مجلس الأمن، ولا سيما من منظور الدول الصغرى. فالشفافية، والخضوع للمساءلة، وإمكانية الوصول، والنهوض بالشرعية الدولية والدفاع عنها، والارتباط بعمل المجلس، ولا سيما عبر علاقة تفاعلية مع الجمعية العامة، يمكن أن تكون بأهمية عضوية محتملة ونادرة بشكل استثنائي، إذا لم تكن أكثر منها أهمية. وهذا ما يجعل مناقشة أساليب العمل مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمناقشة التوسيع. فيجب معالجة كلا الأمرين في النهاية، ويفضل أن

عظيمة، وقد تتضمن الأساس المشترك الضروري الذي سيتيح لنا المضي قدما، إذا تجاوزنا مسألة مهام الدول الأعضاء وكفاءتها، وترسيم حدودها، والاقتصر على نهج ضيق لمصلحتها الوطنية. وسينعكس ذلك في صيغ أوجه التكامل والدعم، ومستوى المشاركة في مجلس الأمن باعتبارها مسؤولية وظيفية مرتبطة ارتباطا وثيقا وعضويا بالقدرة الفعلية على الإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما.

السيد بونافيا (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري الصادق للسيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه أمام الجمعية العامة أمس التقرير السنوي الوافي والمفيد لمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/61/2.

أقل قليلا من نصف أعضاء الأمم المتحدة تكلموا في اليومين الماضيين عن مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك لا يزال من الواضح أن تباين الآراء يسود هذه المسألة الدقيقة. وفي الحقيقة إن الوقت أصبح أكثر من ناضج لأن تقوم الجمعية العامة بمفاوضات موضوعية حول هذا الموضوع. ويؤكد وفد بلادي أنه يتحتم تلافي المواقف الوطنية المتشددة، لكي يمكن تحديد حل جماعي يستجيب للشواغل المشتركة بين أعضاء الأمم المتحدة جميعا، ولمستلزمات الإصلاح الطموح في النظام الدولي.

ونحن نشعر بالحاجة إلى نهج توافقي واتفاق على أوسع نطاق ممكن من خلال إجراء مزيد من المفاوضات بمشاركة جميع الأطراف المعنية، من أجل التوصل إلى حل قادر على اجتياز الاختبار النهائي في الجمعية العامة. ونعتقد أننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا بهدف التوصل إلى اتفاق فعال بشأن هذه المسألة. وإذا أخذ بعين الاعتبار الطريق

كما أننا بحاجة إلى أن نفكر من جديد في مسألة حق النقض ودور الأعضاء الدائمين. وبدون محاولة استباق التفكير في هذه المسألة، وفي إطار النهج المتكامل الذي أدعو إليه، ألا يمكننا، مثلا، العودة إلى آلية أكيسون، أو إلى قرار "متحدون من أجل السلام" (القرار ٣٧٧ (د-٥)) أو غيرهما من التقاليد التي أرسيتها الممارسة في هذا المجال، كأن لا يحول امتناع عضو دائم عن التصويت على مشروع قرار ما، أو عدم المشاركة فيه، دون اعتماد ذلك المشروع؟ ألا يمكننا أن نستحدث نهجا أكثر شمولية بدلا من شن هجوم مباشر على حق النقض والعضوية المميزة؟

وفيما يتصل بالمنهجية والعملية، أعتقد أنه - بتوجيه رئيس الجمعية العامة، ومن خلال مناقشة طموحة وصریحة ومفتوحة، عبر لقاءات غير رسمية للسفراء في أطر مختلفة، يمكن أن يشارك فيها أكاديميون وأشخاص آخرون معنيون، ولكن بشكل منهجي ومكثف وبناء - يمكننا أن نصل إلى اتفاق عام على أحكام العملية وأنماطها التي توفر المشروعية لأي قرار، ولو كان هذا الحل نوعا من التسوية التي يرجح ألا تكون مرضية ١٠٠ في المائة للجميع.

وإننا بحاجة أيضا إلى أن نتحلى جميعا بالالتزام بالوصول إلى الاتفاق. فنحن نحتاج حقا إلى الالتزام ببلوغ النتائج أكثر من حاجتنا إلى الالتزام بالتفاوض. وسواء كان تصويتنا أو توافقا في الآراء، أو مزيجا منهما معا - أحدهما يتبادل مع الآخر بصورة تكاملية - فذلك هو المسار الصحيح للعمل، وهو المسار الذي سنعتبره جميعا مفيدا وضروريا وحافزا.

وبتنا الآن نعرف مواقف وأفكار معظم الدول أو مجموعات الدول. وإذا عدنا إلى تلك الأفكار من منظور نهج متكامل، مع أخذ الاعتماد المتبادل بين المسائل ونهاية عمل الأمم المتحدة في الحسبان، فإنها قد تكون ذات قيمة

الدائمة ليس الطريق الأمثل للتقدم. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نبدي مرونة أكبر إزاء مسألة النظر في الصيغ التي توكد، بدلاً من أن تضعف مبدأ التناوب. والمرونة أساسية، حيث أنها ستوفر هامشاً لنهج جديد، وهو النهج الذي يعزز الاشتمالية ويثبت القدرة على الاستجابة لمصالح وشواغل كل الدول الأعضاء.

وبوصفنا دولة صغرى ذات توقعات محدودة بالنسبة لعضوية المجلس، فنحن ننظر أيضاً في كل المقترحات فيما يتعلق بديل التناوب في العضوية من حيث أنها تفتح باب العضوية أمام مجموع الأعضاء. ونحن غير مقتنعين بالحجة القائلة إن زيادة عدد الأعضاء الدائمين سيفتح مجالاً أوسع لبقية الأعضاء.

في الختام، أود التشديد على أننا يجب أن نحدد السبل التي تخرج عملية المفاوضات من حالة الجمود التي دامت طويلاً. والملاحظة التي يمكن استخلاصها من المناقشات الحالية هي، للأسف، أننا لا نملك حتى الآن العناصر الرئيسية التي يمكن أن تكون أساساً للتوافق.

السيد بتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): لقد قيل الكثير عن هذا الموضوع، بحيث أننا بتنا نواجه خطورة أن نتعامل مع هذه المسألة وكأنها أمر روتيني أو طقس شعائري، وبأن نستمر وكأن كل شيء على ما يرام. ولكن بحكم النسبة الكبيرة لمشاركة الدول الأعضاء في هذه المناقشة، فإنه لا يمكن الاستهانة بهذه المسألة. ومجلس الأمن لا بد من إصلاحه لكي يعبر عن الحقائق الجغرافية - السياسية لعصرنا. ولا يوجد أي مبرر لاستمرار وجود فئة للمقاعد الدائمة تحتكرها بلدان معينة مجرد أنها شاركت في جني غنائم الانتصار في الحرب العالمية الثانية.

إن كل دولة عضو، صغيرة كانت أم كبيرة، ينبغي أن تتاح لها فرصة الخدمة كعضو في مجلس الأمن على قدم

المسدود الحالي، فإنه لا يوجد حل في الأفق بدون مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية. وفي هذه المرحلة، أود التشديد على أن الحل ينبغي أن يؤدي إلى إصلاح ذي مغزى وفعال بدون أن تفرض على الجمعية العامة إجراءات تثير الانقسامات ويحتمل أن تكون ضارة بينما تسعى دول بصورة فردية للحصول على مراكز خاصة.

إن عملية إصلاح ذي مغزى تتطلب التعامل مع مواطن الضعف هذه من خلال الاضطلاع بإجراءات حثيثة. وعلى هذا الأساس بالذات، نشاطر رأي من يرون أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتعامل في وقت متزامن مع المشكلة ذات الشقين المتمثلة في أساليب العمل وزيادة عدد الأعضاء. إن الخضوع للمساءلة لا ينطوي على مجرد الإبلاغ والشفافية، إنما ينطوي بنفس القدر على الأسلوب والطريقة التي يتم فيها اختيار الأعضاء. واستجابة المجلس الفعالة في الوقت المناسب تتأثر بوجود حق النقض وبإساءة استخدامه، ولكنها تتأثر أيضاً بتوازن ونطاق التمثيل في عضوية المجلس.

ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أننا نحتاج إلى التصدي بشكل ملائم للمشاكل التي تعترض المجلس في الناحيتين الجوهرية والإجرائية على حد سواء. وفي هذا الشأن، نؤيد النهج الذي اتخذته مجموعة الأمم الصغرى الخمس، أو "الخمس الصغار". ومشروع القرار المقدم من المجموعة (A/61/L.49) يستحق الثناء لأنه يتصدى بشكل مباشر للمواضيع الأكثر حيوية وحساسية، وبدون استبعاد الموضوع الشائك المتمثل في حق النقض. وفي الوقت ذاته، يمكن إدماج مبادرة الخمسة الصغار في عملية الإصلاح الأوسع التي في رأينا ستتعال في النهاية أيضاً مع مسألة زيادة أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بزيادة أعضاء المجلس، فإن وفد بلدي من بين الوفود التي ترى أن التركيز على مسألة العضوية

ومن أجل الدفع بالعملية قدما، اقترح وفد أوغندا في الماضي أن نبدأ بالمسألة الأقل إشكالا، وهي توسيع فئة العضوية غير الدائمة. فهذا التوسيع سيدعم صوت البلدان النامية في مجلس الأمن. وفي النهاية، سوف نتصدى لحل العقدة الأقوى المتمثلة في المقاعد الدائمة المتمتعة بحق النقض. وقد اقترح البعض إنشاء فئة لنوع من العضوية الدائمة بدون حق النقض. وفي حقيقة الأمر، فإن الأمين العام أيضا قدم هذا النهج في مقترحاته. والقصد من هذا الاقتراح هو إرضاء الأعضاء الدائمين الخمسة الحاليين والموافقة على استمرار امتيازاتهم، وذلك بدافع ثنيهم عن استخدام حق النقض ضد أي إصلاح يجردهم من امتيازاتهم. وقد أعلنت أوغندا أننا لا نريد الانضمام إلى المجلس كمواطنين من الدرجة الثانية.

ويمكن للإصلاح التدريجي الذي اقترحنه أن يتضمن التصدي لإصلاح أساليب عمل المجلس. وفي الوقت الحالي، تغلف السرية الكثير مما يدور في المجلس مع أنه يتخذ قرارات تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. والأنكى من ذلك، أنه في تلك القرارات التي تؤثر بشكل خاص على دولة بعينها، فإن تلك الدولة لا تتاح لها الفرصة لكي يسمع صوتها. ويتخالف ذلك مع مبدأ العدالة الطبيعية. وفرصة الاستماع هذه ينبغي أن تكون مسألة حق. والأشد مضايضة من ذلك أن ممثل الدولة العضو يدعى إلى الجلوس على طاولة المجلس، ولكن يجب أن يظل صامتا. إن ذلك استهزاء بالعدالة. ينبغي التخلص من هذه الطقوس. ينبغي إعطاء الحق في الكلام للدولة العضو إذا ما دعيت إلى الطاولة. إن وفدي يجيئ للتوجه الأخير للسماح بالمزيد من المناقشات المفتوحة حيث تستطيع المشاركة الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

لقد تأخر إصلاح مجلس الأمن كثيرا. دعونا نتقل من الخطابة إلى العمل.

المساواة. وقد عبر وفد بلدي في الماضي، في هذه القاعة، عن شكه في جدوى وجود حق النقض حكرا على الأعضاء الدائمين الخمسة. وقد قلت في بياني الذي أدليت به في الجمعية العامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥: "لا يمكن عقلا تبرير الترتيب المتخذ حاليا الذي يقضي بتعيين خمسة أعضاء دائمين يحتكرون وحدهم حق النقض" (A/60/PV.50)، ص ١٨.

واليوم، يؤكد وفد بلدي من جديد وجهة النظر هذه. ولكن ما دامت فئة العضوية هذه موجودة، فإن أفريقيا تطالب بأن يكون لها نفس التمثيل في مجلس الأمن ونفس المركز وأن تمارس نفس الامتيازات، بما فيها حق النقض. وهذا لا يعني موافقة على هذه المفارقة التاريخية، بل يعني أنه ما دامت تلك المفارقة قائمة، فنحن أيضا ينبغي أن يكون لنا نفس المركز إلى أن يأتي الوقت، كما نأمل، لإلغاء تلك الفئة. وعلى هذا الأساس طالبت أفريقيا كحد أدنى بمقعدين دائمين مع حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

وهناك نفوس مستكنة في هذه القاعة وفي أروقة الأمم المتحدة، وقد فقدت الأمل في إصلاح مجلس الأمن لأن أي اقتراح بإلغاء فئة العضوية الدائمة مع حقها في النقض، أو بتوسيع فئة العضوية الدائمة بتعيين أعضاء جدد يتمتعون بحق النقض، سوف يواجه باستخدام حق النقض من جانب أي عضو من الدول الخمس الدائمة العضوية. وبالتالي، فإن إصلاح مجلس الأمن بات رهينة في أيدي الأعضاء الخمسة. ولكن التاريخ أثبت أن هذا النوع من العناد لا يمكن أن يستمر إلى الأبد في وجه الموقف المبدئي والتصميم. وفي نهاية المطاف ستشعر أي واحدة من الدول الخمس بالخلج من التعلق بهذه الفكرة البائدة. ولذلك، علينا أن نواظب في كفاحنا على طريق الإصلاح المشروع.

نقول ذلك لأننا نعتقد أن نظر الدول الأعضاء في تقرير المجلس ينبغي ألا يكون مجرد ممارسة رسمية، بل ينبغي أن يكون، بدلا من ذلك، تأكيدا آخر على مسؤولية الجمعية العامة عن القضايا ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لأعضاء المنظمة كافة. فمن حقنا وواجبنا نحن الدول الأعضاء أن نعرف عمل المجلس وأن نحلله تحليلا كاملا، نظرا إلى أن المجلس يتصرف وفقا للولاية التي أوكلها إليه الميثاق، باسم جميع الأعضاء وإلى أن قراراته تؤثر على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى تقرير يسمح لنا بالاطلاع على مضمون مناقشات المجلس وأيضا على المواقف التي يتخذها أعضاؤه بخصوص البنود التي ينظر فيها.

ولذلك، نحن نؤيد ونشجع البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون فيما يتعلق بالمطالبة بأن يتضمن تقرير مجلس الأمن جزءا أكثر تفاعلا يشمل الجمعية العامة، نظرا إلى أنها الهيئة الرئيسية من بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين للمنظمة. إن صون السلم والأمن الدوليين التزام من جانبنا جميعا.

إننا نعترف بالتقدم المحرز فيما يتعلق بجلوسات المجلس المفتوحة. وينبغي أن تكون مثل هذه الجلسات، ما أمكن، هي القاعدة وليس الاستثناء كي تتيح للدول الأعضاء فرصة لتعرب عن آرائها في المواضيع التي تؤثر في الأعضاء والمنظمة نفسها. وهناك أمل - وربما تفاؤل - أن يأخذ أعضاء المجلس الجلسات المفتوحة بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرارات وليس تقديمها على أنها أمر واقع.

إننا نعرب أيضا عن قلقنا إزاء توسيع وظائف مجلس الأمن مما يلحق الضرر بالهيئات الأخرى، لا سيما الجمعية العامة نفسها. وفضلا عن ذلك، يساورنا القلق بسبب الطبيعة المعيارية لقرارات المجلس التي تنتحل الجدارة التشريعية التي تفوق الولاية التي منحها الميثاق.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): إن هذه الجلسة العامة مخصصة للنظر في البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال، اللذين يتعلقان بتقرير مجلس الأمن (A/61/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد الدول الأعضاء فيه. ورغم أن كلا من البندين ينظر فيه على انفراد، حسب الاقتضاء، فإنهما مرتبطان بعضهما ببعض. ونعتقد أن لهما أثرا في رؤية المجتمع الدولي لمجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية يمكنه الاستجابة بصورة فعالة وسريعة للتحديات الجديدة في صون السلم والأمن الدوليين وفقا للولاية الموكلة إليه، وإن لم تكن إليه وحده، من قبل ميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسفير ناصر النصر، الممثل الدائم لدولة قطر ورئيس مجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر، لعرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن، الذي أتناوله الآن.

بالرغم من توفير التقرير لنا في وقت متأخر، يعتقد وفد بلدي أن تقديمه كان مناسباً لأنه يقوم بتلبية المتطلبات التي حددها الميثاق إلى جانب ضرورة تقديم تقرير عن عمل المجلس إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها التي تشمل جميع الدول الأعضاء. ونود أن نشير إلى أنه بالرغم من إحاطتنا علما بالتقدم المحرز في أساليب عمل المجلس، ما زالت صيغة التقرير تفتقر إلى الجوهر والتحليل، اللذين كانا سيّتيحان، لو توفرا، فهما أكثر استفاضة للمهام الهامة والحساسة الموكلة إلى المجلس. ونأمل أن يستعمل أعضاء المجلس هذه المناقشة خلال جلسة عامة للجمعية في استخلاص الاستنتاجات التي ستؤدي إلى إحراز التقدم في تقديم تقرير أكثر موضوعية وليس مقتصرًا على التدوين الوصفي والتسلسل الزمني للمواضيع التي ينظر فيها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

الآن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يودون الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تتعلق ملاحظاتي بالبيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، نعتقد اعتقادا راسخا بأن مؤهلات أي بلد من البلدان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن يحكم عليها على أساس إسهام ذلك البلد في مقاصد الأمم المتحدة، وخصوصا صون السلم والأمن الدوليين. واليابان، بوصفها دولة ملتزمة بالسلم، تسهم في السلم والأمن الدوليين طيلة زهاء خمسين سنة، وعملت أيضا على تشجيع وتعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتقيدت اليابان باستمرار، وفقا لدستورها، بنظامها الأمني الدفاعي حصريا، على أساس المبدأ القائل بأنها ينبغي ألا تصبح أبدا دولة عسكرية. ولا تمتلك اليابان أي أسلحة نووية، ولا تصدر الأسلحة، وتشارك بنشاط في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة الماضي، لا يمكننا أن نقبل رباطا غير ذي صلة بين مسألة الماضي والعضوية الدائمة لليابان. ترفض اليابان بقوة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي يتضمن أن اليابان قد ارتكبت محرقة، وذلك غير صحيح.

السيد سين سونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها قبل هنيهة الوفد الياباني.

وفيما يتعلق بالبند ١١١ من جدول الأعمال، يوافق وفد بلدي على ما قاله المتكلمون السابقون، أي أن هناك حاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وأن هذا الإصلاح يجب أن يكون شاملا وأن يتضمن كلا من أساليب العمل وتوسيع العضوية لجعل المجلس أكثر مشروعية وشمولا وتمثيلا وشفافية.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقف جمهورية باراغواي فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. إن باراغواي تؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس بينما لا يغيب عن بالها التوازن الجغرافي والواقع الجغرافي السياسي الجديد الذي نعيش فيه. إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، آخذين بعين الاعتبار أن البلدان النامية ليست ممثلة تمثيلا كافيا في هذه الهيئة الهامة. إن من شأن زيادة عدد الأعضاء أن تجعل المجلس أكثر تمثيلا، وبالتالي تحسن مشروعية إجراءاته ومصادقيتها.

وبالمثل، ينبغي تناول مسألة حق النقض للأعضاء الدائمين بوصفها جانبا أساسيا في عملية الإصلاح. ينبغي أن يكون هدفنا هو التخلص تدريجيا من حق النقض ثم إلغاؤه في آخر الأمر. وأول خطوة في هذا الشأن ينبغي أن تكون قصر استعماله بصورة صارمة على المسائل التي ينظر فيها بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويمكننا كذلك أن نبقي إمكانية استعراض الإصلاح بين فترة وأخرى مفتوحة، لتحليل عمل المجلس حسب الاحتياجات والحقائق المستقبلية.

ويأمل وفد بلدي أنه، من خلال الحوار المفتوح والصريح والشفاف بين جميع الدول الأعضاء سنمضي قدما بعملية الإصلاح وبذلك نوفي بالولاية التي كلفنا بها رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥.

تود اليابان أن تسترعي انتباه جميع الأعضاء هنا إلى البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مدعية أنها أجرت تجربة نووية. وبالإضافة إلى إطلاق ذلك البلد لقذائف تسيارية في تموز/يوليه، وعلى الرغم من بيان رئيس مجلس الأمن الذي حثها بقوة على الامتناع عن إجراء تجارب نووية، فإن ذلك الإجراء، الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم وأمن اليابان وشرق آسيا والمجتمع الدولي، غير مقبول تماما.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بسرعة وبالإجماع القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي وجّه رسالة المجتمع الدولي القوية بإدانة ذلك الإجراء، واشتمل على تدابير تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. واليابان تحث الجمهورية الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تنفذ ذلك القرار بإخلاص. واليابان تعزم، من جانبها، بذل قصارى الجهد لضمان التنفيذ الثابت للقرار بالتعاون مع بلدان أخرى.

هذه هي الحقائق. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعرف الحقائق. ولا ينبغي لي أن أكرر ذلك مرة أخرى، ولكن سجل اليابان طيلة خمسين سنة من الامتثال للأمم المتحدة يبين بوضوح أن اليابان بلد محب للسلم حقا يسهم في قضية الأمم المتحدة والبشرية والشؤون الإنسانية. وأعتقد أن هذه الحقيقة معروفة عموما. وأرجو من الأعضاء أن يأخذوا هذه النقطة في الحسبان.

السيد سين سونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): لم تكن رغبة وفد بلدي أن يتكلم مرة أخرى. ولكن وفد بلدي، إذ استمع إلى البيان الذي أدلى به الوفد الياباني، يجد نفسه مضطرا إلى حد ما إلى الرد، نظرا لأن الوفد الياباني كان يقتبس حقائق.

لم يذكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في بيانه في وقت سابق من صباح اليوم، سوى الحقيقة. نعم، لدى اليابان محطة نفوذ كبيرة، وهي تسهم ببعض الطرق في أنشطة الأمم المتحدة. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك التبرعات السخية يمكن أن تعتبر إسهاما في صون السلم والأمن الدوليين. لماذا؟ السبب بسيط: لأن أي بلد لديه محطة نفوذ كبيرة يمكنه أن يسهم، ولكن هنا ليست الإسهامات الحقيقية والمساعدة إلا الإسهامات حسنة النية النابعة من الإيثار.

واليابان اليوم تحمل جرائمها في الماضي ضد البشرية بوسائل منها، على سبيل المثال، تشويه تاريخ جرائم الحرب التي ارتكبتها في الماضي، بينما تدعي في نفس الوقت أن الأحكام الدولية على جرائم الحرب التي ارتكبتها ينبغي مراجعتها. ماذا يعني ذلك كله حقا؟ إنه يعني أن اليابان ترغب بشدة في تكرار تاريخ العدوان والجرائم التي اقترفتها في الماضي ضد البشرية.

وعلى أساس حقائق الواقع، صرنا نعتقد أن مساهمات اليابان، مهما كان الشكل الذي تتخذه، ليست سوى مجموعة من الحيل لمجرد إخفاء نواياها السيئة. ووفد بلدي يحث اليابان على الاعتراف بجرائمها في الماضي وعلى تقديم التعويضات المستحقة قبل محاولة تحقيق تطلعاتها إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ذلك هو، وسيكون، الطريق الوحيد لاستعادة اليابان ثقة المجتمع الدولي التي فقدتها.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لا أريد أخذ مزيد من الوقت، ولكن أرى لزاما عليّ أن أكرر ما قلته وأن أضيف إلى ما قلته ردا على ما زعمه وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ليس صحيحا البتة ونحن نرفضه.

لقد بدأنا المناقشة بالنظر في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وأشادت دول أعضاء عديدة بقطر لرئاستها للمجلس، وبصفة خاصة لجهودها من أجل تحقيق الانفتاح في أعمال المجلس عن طريق الإحاطات الإعلامية غير الرسمية. وفيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، سلمت وفود كثيرة بتعدد وأهمية أعمال مجلس الأمن فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين.

وبرز عدد من المواقف أثناء المناقشة. أولاً، رحبت الدول الأعضاء بجهود المجلس لتنشيط أساليب عمله، كما يتجلى في تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي بادرت به اليابان. ثانياً، أعرب عن القلق من أن يواصل المجلس بعمله التعدي على وظائف واختصاصات الجمعية العامة. ثالثاً، في حين رحبت الدول الأعضاء بالطابع الشامل للتقرير، كان من رأيها أنه ينبغي أن يكون طابعه تحليلياً أكثر. وعلاوة على ذلك، أشار عدد كبير من الدول الأعضاء إلى أنه لم يتح لها متسع من الوقت كي تنظر بصفة شاملة ودقيقة في التقرير، نظراً للتأخر في تقديمه. وبوجه عام، كرس غالبية المتكلمين قسطاً كبيراً من مداخلاتهم لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وسرني أن ألاحظ أن الجو العام للمناقشة كان بناء جداً، وأن الكثير من الأعضاء رحبوا بالدعوة إلى إعادة النظر في هذه المسألة من منظور جديد وإبداعي.

وأشارت وفود كثيرة إلى إقرار قادة العالم في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ بأن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصر أساسي الأهمية في إصلاح الأمم المتحدة عامة. بل أن وفود عديدة أكدت أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء محدد بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن الآراء المعرب عنها ما زالت تماثل إلى حد كبير المواقف

الحقيقة والنفاق لا يمكنهما أن يتعايشا. بينما كان وفد بلدي يستمع إلى الوفد الياباني - الذي يسعى عبثاً إلى التستر على طموحه الحالك السواد، حتى في هذه الجلسة العامة حيث تناقش الدول الأعضاء مسائل حاسمة - توصل إلى استنتاج قانوني بأنه ليس من المحتمل حقاً أن تصبح اليابان دولة عضواً تتحلى بالمسؤولية. ونظراً لأن الوفد الياباني أثار شأننا متعلقاً بالحقيقة، فإن من الحقائق أيضاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يكن لديها من خيار، نظراً لتكثيف الولايات المتحدة تهديدها يوماً بعد يوم، سوى الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ابتغاء الدفاع عن مصالح شعبها ودولتها، واختارت طريق تطوير أسلحة نووية. لا جدال في ذلك.

وأود أن أناشد جميع الممثلين أن يفهموا أن وفد بلدي موقن من أن أمن وسلام العالم، وخصوصاً أمن وسلام آسيا، سيتعرضان للتهديد والأذى الخطيرين حينما تصبح اليابان دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/61/2؟
تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت مناقشتها المشتركة بشأن البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال، بشأن تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وخلال هذه المناقشة، تكلم ٧٥ وفداً. والعدد الكبير من المتكلمين والحاضرين في القاعة هو تعبير واضح عن اهتمامنا بأن نتحرك قدماً بهذه المسألة ولرغبتنا في ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١١ من جدول الأعمال.
رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

المعروفة بشأن هذه المسألة. إلا أنه يبدو أن هناك توافقاً في الآراء بشأن ضرورة توسيع المجلس، كيما يعبر على نحو أفضل عن عالمنا في القرن الحادي والعشرين.

وما زال هناك خلاف في الرأي حول ما إذا كان ينبغي أن يكون التوسيع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة من الأعضاء، أو في الفئة غير الدائمة فقط. وفي حالة الاتفاق على توسيع المجلس لكي يضم أعضاء دائمين جدد، ما زال هناك خلاف في الآراء حول ما إذا كان ينبغي أن يتمتع أولئك الأعضاء بحق النقض.

وتطرقت المناقشة أيضاً إلى النظر في فكرة الترتيبات الانتقالية.

وأصر عدد كبير من الأعضاء على ضرورة إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن ينطوي على توسيع العضوية وتحسين أساليب العمل.

لقد أصغيت باهتمام إلى التعليقات والمقترحات التي تقدم بها المتكلمون فيما يتعلق بالسبيل إلى الأمام. ويبدو أنه توجد في هذا الشأن ثلاثة خيارات ممكنة تم عرضها. أولاً، أن العملية يمكن أن تستمر في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ثانياً، أن عبء البحث عن سبيل إلى الأمام يمكن أن يقع على الدول الأعضاء ذاتها. ثالثاً، إن الرئيسة يمكنها أن تتراأس عملية مفتوحة وشاملة للمشاورات والمفاوضات للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن.

إنني أقدر كثيراً تلك المقترحات والآراء. فهي تؤكد استمرار اهتمام الأعضاء بالتوصل إلى نتيجة محددة ومرضية لهذا البند الهام المتبقي فيما يتعلق بجدول أعمال الإصلاح. وسأعود إلى الأعضاء عما قريب بأرائي فيما يتعلق بكيفية تنظيم مداولاتنا بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحادية والستين.